الترخيم في التكسير

خالد بن إبراهيم النملة

المقدّمة

الحمد لله المتفرّد بالجلال والجمال والكمال، خَلَق كل شيء فقدّره تقديراً، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين بشيراً ونذيراً، وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً، أما بعد:

فهذه دراسة متواضعة مختصرة لظاهرة من ظواهر التغيير المتوهّم في جموع التكسير، وهي تكسير المفرد المزيد بتقدير تجريده من الزيادة التي فيه، ومعاملته معاملة المجرّد.

وقد دفعني إلى النظر والكتابة فيها أنها محاولة للإضاءة والإضافة؛ لإضاءة ساحة من ساحات التراث الصرفي، وإظهار ما فيها من أصالةٍ في الفكر، وعمقٍ في التحليل، وأناةٍ في الحكم، ولإضافةِ تعليلٍ صحيحٍ لكثرة أبنية التكسير، وإيضاحِ تفسيرٍ مقبولٍ لخروج بعض أبنيته عن القياس، وذلك بجمع مبثوثها في كتب الأوائل، وترتيبه بما يجعل الفكرة بيّنةً يظاهر بعضها بعضاً.

وبعد جمع المادة العلمية اقتضت طبيعة البحث فيها أن يتشكّل هيكلها من مقدّمة وتمهيد وقسمين؛ ففي التمهيد ثلاث فقرات مُوطّئات للدراسة تنظر في حذف الزوائد في كثير من الأبواب الصرفية، وعلاقة التكسير بالتصغير، وكثرة أبنية التكسير وتعدّد مفرداتها. وفي القسم الأول المخصّص للدراسة النظرية المكوّن من خمسة مباحث انتظم الحديثُ عن حذف الزائد للتكسير عند الأوائل في المبحث الأول، وعن وضعِ المصطلح والارتياحِ للتعريف في المبحث الثاني، وعن أنواع التغيير المتوهّم في التكسير في الثالث، وجاء المبحث الرابع مبيّناً أسباب حذف الزيادة من المفرد عند تكسيره، وفي المبحث الخامس تركّز الحديث عن الزوائد المحذوفة في الترخيم في التكسير.

وخُصّص القسم الثاني، وهو صلب البحث، للدراسة التطبيقية في الترخيم في التكسير، معتمداً على منطلق تأصيلي، يعقبه الحديث المفصّل عن تكسير المفردات المزيدة على طريقة الترخيم في التكسير.

ولابدّ هنا من الإشارة إلى الأمور المنهجية في ترتيب الحديث في القسم الثاني، وذلك على النحو الآتي:

* اخترتُ من طريقتي الأوائل في ترتيب الحديث في القسم الثاني طريقةَ الترتيب بحسب أبنية التكسير، وما يُجمع عليها من أبنية المفرد، مثل أن يقال: يكسّر على (أفعال) كذا وكذا، وتركتُ الطريقة الأخرى وهي الترتيب بحسب أبنية المفردات، وتفصيل القول بما تكسّر عليه من أبنية التكسير، وإن كانت طريقةَ سيبويه وأكثرِ العلماء، مثل أنْ يقال: يكسّر (فَعْل) في القلة على كذا، وفي الكثرة على كذا؛ وذلك لأنّ كثيراً من أبنية المفرد محمول في موضوع هذه الدراسة على أبنية مفردات أخرى في تكسيرها على بناءٍ من أبنية التكسير، وطريقة الترتيب بحسب أبنية التكسير تضم المحمول والمحمول عليه في باب واحد.

* جَعلتُ أبنية القسم الثاني في مجموعتين، الأولى: أبنية القلّة، والثانية أبنية الكثرة.

* رتّبتُ أبنية التكسير في المجموعتين بحسب كثرة المفردات التي كسّرت عليها، ويستثنى من ذلك بعض الأبنية المتعلّقة بأبنية أخرى، قدّمتها في الترتيب ليُضم بعضها إلى بعض، مثل: ما يكسّر على (فُعُل)، جاء بعده ما يُكسّر على (فُعْل)، ثم على (فُعَل)، والأخيران مرتبطان بالأول، فجعلتهما بعده مباشرة، وإنْ كانا أقل في عدد المفردات التي تكسّر عليهما مما جاء بعدهما من أبنية التكسير.

* رتّبتُ المفردات داخل البناء التكسيري بتقديم المصرّح بحذف الزوائد منه عند أحدٍ من الأوائل، على ما حُمل على غيره في حذف الزوائد.

وقد حرصتُ لأسباب متفرّقة أن تكون الدراسة بقسميها مختصرة ومركّزة؛ ولذلك جاء البحث مقيّداً وموجَزاً، وسريعاً في الدخول إلى موضوع الدراسة، ومتجاوزاً الدخول في مناقشاتٍ لأقوال العلماء والترجيح بينها؛ لأنّ المرادَ الإبانةُ عن الظاهرة موضوعِ الدراسة، وليس الدراسةَ التفصيلية التحقيقية لمسائلها ونماذجها.

وقد آثرت أن يكون عنوان الدراسة (الترخيم في التكسير) للأسباب التي ذكرتها في المبحث الثاني من قسم الدراسة النظرية الموسوم بـ (وضع المصطلح والارتياح للتعريف).

أسأل الله تعالى بفضله أن يتقبّل هذا العمل وينفع به، وأن يجعله ذخراً وأجراً، وأن يهيّئ له مَن يعدّل عوجه، ويرأب صدعه، ويكمّل نقصه؛ إنه جواد كريم.

والله تعالى أعلم، وصلّى الله وسلّم وبارك على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وأتباعه أجمعين.

التمهيد:

يجد المتأمّل في الدرس الصرفي أنّ التعليل بتقدير حذف الزوائد من المفردات عند تحويلها إلى أبنية أخرى يتكرّر في كلمات العلماء الأوائل عند حديثهم عن الخروج عن الأصل وانتقاضِ القياس في كثير من الأبواب الصرفية؛ وذلك لأنّ حذف الزوائد في التصريف كما قال ابن جني(١) كثيرٌ جدّاً، وعليه باب جميع ما غيّرته الصنعةُ عن حاله، ونقلته من صورة إلى صورة.

ففي التصغير مثلاً يعقد سيبويه باباً بعنوان(٢): "هذا باب الترخيم في التصغير"، ويمثّل فيه بتصغير حارث على حُرَيْث، وأَسْوَد على سُوَيْد، أي: بتقدير حذف الزائد من حارث وأسْوَد، فيصير كأنّه صغّر كلمتي حَرِث وسَوِد.

وفي النسب ينقل سيبويه(٣) عن الخليل جواز النسب إلى ابنُمَ على بَنَوِيّ، بتقدير حذف الزوائد من ابنم، فتكون كأنك نسبتَ إلى ابن.

وفي صياغة فعل التعجّب يوجّه المبرد(٤) التعجّب بنحو: ما أعطاه للدرهم، وما أولاه بالمعروف، بأنه على تقدير حذف الزائد من الفعلين أعطى وأوْلى.

ويجمَعُ ابنُ جني الحديثَ عن تقدير حذف الزيادة في اسم المفعول واسم الفاعل فيقول(٥): "ونظيرُ مجيءِ اسم المفعول ههنا على حذف الزيادة، نحو: أحْبَبْتُه فهو محبوب، مجيءُ اسم الفاعِل على حذفها أيضاً، وذلك نحو قولهم: أوْرَس الرِمْثُ فهو وارِسٌ، وأيْفَع الغلامُ فهو يافِعٌ، وأبْقَل المكانُ فهو باقِلٌ".

وفي اسم التفضيل يحمِلُ ابنُ جني(٦) كلمةَ (أعوز) في بيت المتنبي:

(١) ينظر: الخصائص ٢/ ٢٢٣، ٣/ ١١٩.

(٢) الكتاب ٣/ ٤٧٦.

(٣) ينظر: الكتاب ٣/ ٤٧٦.

(٤) ينظر: المقتضب ٤/ ١٧٨.

(٥) الخصائص ٢/ ٢١٩ – ٢٢٠.

(٦) ينظر: الفسر ٣/ ٥٢٣.

وأغْرَبُ مِن عَنْقاءَ في الطير شكْلُه وأعْوَزُ من مستَرْفِدٍ مِنْه يُحْرَم(١)

على تقدير حذف الزيادة، وأنّ الوجهَ والمعنى: وأشدُّ إعوازاً .

وفي اسم المكان يُجيز ابنُ سيده(٢) أن تكون كلمة (المَقْدِس) من قولهم: "بيت المَقْدِس" على تقدير حذف الزائد من الفعل قدّس.

ومن تلك الأبواب التي يقدر فيها حذف الزوائد من المفردات: جمعُ التكسير الذي يكثر فيه الشذوذ وانتقاضُ القياس، وذلك مثل: تكسير كَرِيم الوصفِ على كِرام، على تقدير حذف الزائد من المفرد، فصار ثلاثياً، فجُمِع جَمْعَ الثلاثي على (فِعال)، وهذا هو موضوع الدراسة هنا.

ومن شَرَفٍ آخرَ، يقف الناظر في حديث العلماء التفصيلي عن التكسير على أمرين يكثر إيرادهما وتتكرّر الإحالة إليهما في ثنايا التعليل لكثرةِ أبنية التكسير، وكثرةِ ما يكسّر عليه البناء الواحد منها، والأمران هما: التناسب بين التكسير والتصغير، وكثرة الخروج عن الأصل في التكسير.

ففي الأمر الأول تتكرّر عبارات العلماء الأوائل في أنّ التكسير والتصغير من وادٍ واحد، أو بمنزلة واحدة، كما تتكرّر عندهم الصور التطبيقية التي تعتمد على هذه القاعدة العامة(٣).

وقد أوضح العلماء أوجهَ الشبه الصوري وعلةَ التناسب بين البابين، فالشبه الصوري بينهما ظاهر من حيث الحركات ومكان الزيادة ونوعها، قال ابن جنّي(٤): "وإنما حُمل التكسير في هذا على التحقير؛ لأنّهما من وادٍ واحد؛ وذلك أنّ هذا

(١) ديوان المتنبي بشرح العكبري (التبيان في شرح الديوان) ٤/ ٨٦ . ومعناه فيه: أنّ نظير الممدوح معدوم، كما أنّ المسترفدَ منه المحرومَ معدومٌ .

(٢) ينظر: المحكم ٦/ ٢٢٥ .

(٣) ينظر: الكتاب ٣/ ٤١٧، والمقتضب ١/ ١٠٧، وسر الصناعة ٢/ ٥٨٢، وشرح المفصل ٥/ ٥٢، والتصغير دراسة صرفية صوتية ١٨٢ .

(٤) سر الصناعة ٢/ ٥٨٢، وأصله في الكتاب ٣/ ٤١٦ .

التكسير جارٍ مجرى التحقير في كثير من أحكامه، من قِبل أنّ عَلَم التحقير ياء ثالثة ساكنة قبلها فتحة، وعَلَم التكسير ألف ثالثة ساكنة قبلها فتحة، والياء أخت الألف من الوجوه التي تقدم ذكرها، وما بعد ياء التحقير حرف مكسور، كما أنّ ما بعد ألف التكسير حرف مكسور، فلما تناسبا من هذه الوجوه حمل التكسير على التحقير".

وفي التناسب بينهما في الحكم يذكر بعض العلماء(١) أنّ العلة هي أنّ الاسم يكسّر في التصغير كما يكسّر في التكسير، فهما أمران يعرضان للواحد فيغيّرانه في اللفظ والمعنى، فصيغته فيهما منتقضة، ومعناه فيهما متحوّل؛ ولذا تشابها في الصورة اللفظية، وتناسبا وتحاملا في كثير من أحكامهما.

ومن صور التناسب بين البابين في الأحكام حذف الزوائد من الاسم عند تحويله إلى التصغير أو التكسير، مثل: تصغير حارِث على حُرَيث تصغيرَ الترخيم، ومثل: تكسير راكِب على رِكاب تكسيرَ الترخيم.

وفي الأمر الثاني يقف الناظر في جموع التكسير على ظاهرة جلّية فيها وهي: تعدّد الأبنية في التكسير، سواء أكان التعدّد في أبنية التكسير للمفرد الواحد، مثل: تعدد أبنية تكسير المفرد الذي على وزن (فَعْل) أو (فَعَل) أو غيرهما، أم كان التعدّد في المفردات التي تُكسر على بناء واحد، مثل: تعدد أبنية الواحد الذي يكسّر على (فِعال).

وكثيراً ما يحوي هذا التعدّدُ خروجاً عن الأصلِ المطّردِ وانتقاضاً للقياسِ في تكسير المفردِ على بناءٍ من أبنية التكسير، حتى لا يكاد يخلو بناء من أبنية التكسير من ذلك الخروج، قال الرضي في أول حديثه عن التكسير(٢): "اعلم أنّ جموع التكسير أكثرها مُحتاجٌ إلى السماع، وقد يَغلِب بعضُها في بعض أوزان

(١) ينظر: الكتاب ٣/ ٤١٦، والخصائص ٣/ ٢٦٨، وأسرار العربية ١/ ٣٦٢-٣٦٣.

(٢) شرح الشافية للرضي ٢/ ٨٩.

المفرد"؛ وهو ما دعا العلماءَ إلى تكرار التنبيه إلى ذلك، ومحاولةِ حصرِ الجموع الخارجة عن الأصلِ ووصفِ تكسيرِها على ذلك البناءِ الخارجِ عن الأصلِ بالشذوذ أو المحفوظ أو القلّة أو نحوهما من الألفاظ، وذلك بعد الفراغ من ذكر الأبنية القياسية الموصوفة بأنّها هي الأصلُ والبابُ(١).

ويُرَدُّ هذا التعدّد في أبنية التكسير إلى أسباب كثيرة، من أبرزها إجمالاً دونَ تفصيلٍ في الفروع والأنواع:

* سَعَةُ اللغة في مفرداتِها، والتوسّعُ في أبنيةِ تكسيرها، وكثرةُ لهجاتها.

* التفريق بين الشيئين: وهذا أصلٌ يتفرّع منه أنواع كثيرة، كالتفريق في التكسير بين القليل والكثير، وبين الاسم والصفة، وبين المذكّر والمؤنّث، وبين المجرّد والمزيد، وبين الصحيح والمعتلّ، وبين مَن يعقل وما لايعقل. ولرُبّما حُمل أحد الشيئين في النوع الواحد على الآخر، كحَمْلِ القليل على الكثير والعكس، وحَمْلِ الصفة على الاسم أو على صفة أخرى، وحَمْلِ المذكّر على المؤنّث والعكس، ونحو ذلك. ولكل نوعٍ من هذه الأنواع تفصيلاتٌ وتعليلاتٌ لا يَسَعُ مقامُ الإشارةِ والإجمالِ هذا لسردها.

* التخفيف: وله في التكسير صورتان، الأولى: التخفيف بالحذف، بحذفِ الحركة، مثل: رُسْل المخفّف من رُسُل، أو بحذف الحرف، مثل: النُّجُم المخفّف من النُّجُوم. والثانية: التخفيف بالاستغناء عن البناء الأصل ببناء آخر أخفَّ منه، كتكسير سَوْطٍ على أسْواط (أفْعال)، والأصل أسْوُط (أفْعُل)(٢)، لكنّه تُرك لثقَلِه.

(١) ينظر على سبيل المثال: الكتاب ٣/ ٥٦٨، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٣، والمقتضب ٢/ ١٩٥، ١٩٧، ٢٠٠، والتكملة ٣٩٩ وما بعدها، وشرح المفصل ٥/ ١٥ وما بعدها، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٩١.

(٢) ينظر: شرح الشافية للرضي ٢/ ٩٠، وينظر المزيد من الصور والأمثلة في التخفيف بالحذف في: قصر الجمع المكسّر.

* الحملُ على المعنى سماعاً وقياساً: كتكسير بعض الصفات التي على وزن (فَعِل) على (فَعْلى) مثل: وَجِع ووَجْعَى، وهَرِم وهَرْمَى، حملاً على معنى هالِك وهَلْكَى؛ لأنها مثلها في الدلالة على معنى الآفة والمصيبة(١).

* المزاوجة والإتْباع: كتكسير بابٍ على (أبْوِبة)؛ لأجل المزاوجة مع (أخبية) في ترصيع ابن مقبل(٢):

هَتّاك أخْبِيَةٍ ولاّج أبْوِبَةٍ يخلِطُ بالبرِّ منْه الجِدّ واللِيْنا

* الترخيم في التكسير: وهو تكسير المفرد المزيد فيه بعد تجريده من الزوائد، ومعاملته معاملة المجرّد، وهو ما تُعنى بتفصيلاته وصُوَرِه هذه الدراسة.

القسم الأول: الدراسة

المبحث الأول: حذف الزائد للتكسير عند العلماء الأوائل

تنبّه العلماء الأوائل إلى ظاهرة تقدير حذف الزوائد في جمع التكسير، واتّضحت فكرتها عندهم منذ زمن مبكّر في التدوين الصرفي، وظَهَر وضوحُ فكرتها عندهم من ثلاثة جوانب:

أولها: تأكيدهم أنّه لايُحذف من المفرد الرباعي شيء عند تكسيره إذا كان مجرّداً من الزوائد، مثل: جَعْفَر، أو كانت فيه زائدةُ الإلحاق، مثل: كَوْكَب، أو كان فيه حرف زائد غير حرف المد، مثل: أجْدَل، وإنّما تكسر هذه الأنواع من المفرد الرباعي على مثال (مفاعل)، دون حذف شيء من حروفها؛ لأنّهم لا يحذفون حرفاً أصليّاً، ولا ما هو كالحرف الأصلي(٣).

وثانيها: استعمالهم لها في تفسير تعدّد أبنية التكسير للمفرد الواحد؛ إذ

(١) ينظر: الكتاب ٣/ ٦٤٩، ٦٥٠، وينظر المزيد من الصور والأمثلة في: أثر المعنى في تعدد أبنية التكسير.

(٢) ينظر: أدب الكاتب ٦٠٠، والزاهر في معاني كلمات الناس ٦٢، والصحاح (ب و).

(٣) ينظر: الكتاب ٣/ ٦١٢، ٦١٣، ٦٤٣، وشرح المفصل ٥/ ٣٨-٣٩، ٦٨-٦٩.

يفرّقون في حديثهم عن تكسير الرباعي المزيد بين ما كُسّر بإثبات الزائد فيه، وما كُسّر بحذف الزائد منه، فتكسير شِمال مثلاً على شمائل تكسيرٌ لها على الزيادة التي فيها، وتكسيرها على أشْمُل أو شُمُل تكسيرٌ لها على حذف الزيادة التي فيها(١).

والثالث: تَكرار توظيفهم لها في التعليل؛ لخروج بعض أبنية التكسير عن الأصل المطّرد في بابه، ومن ذلك: قولُ ابن سيده في تكسير قَوْنَس على قُنُوس(٢): "زعم الفارسي أنّه من شاذّ الجمع، وعندي أنّه على حذف الزائد"(٣).

المبحث الثاني: وضع المصطلح والارتياح للتعريف

مع وضوح فكرة تقدير حذف الزوائد في جمع التكسير عند العلماء الأوائل، وتعدّد صور توظيفهم لها لم يفردوا لها في أبواب التكسير حديثاً مستقلاً، ولم يستقرّ لها عندهم وعند مَن بعدَهم مصطلحٌ محدّد يُقارِب كلمتهم فيها(٤)؛ وإنّما كانوا يعبّرون عنها بحذف الزيادة، أو التجريد من الزوائد، أو نحو ذلك مما هو أقرب إلى وصف الظاهرة منه إلى وضع مصطلح لها.

وذلك راجعٌ - فيما يظهر - إلى قوة العلاقة بين التصغير والتكسير، فكأنّهم اكتفوا بذكر ظاهرة الحذف هذه في التصغير وإفرادِهم لها فيه بحديث مستقل ووضع المصطلح لها عن تكرار ذكرها في التكسير.

ويؤيّد هذا ما يجده المتتبّع لعبارات الصرفيين مِنْ أنهم كثيراً ما يجمعون بين

(١) ينظر في شمال: الكتاب ٣ / ٦٠٦، والأصول لابن السراج ٣ / ٨، وشرح الكتاب للسيرافي ٥ / ٣١ ب، وشرح المفصل ٥ / ٤١، وشرح الشافية للرضي ٢ / ١٢٨. وفي شرح المفصل ٥ / ٤٣: تكسير أفيل على أفائل بالزيادة، وعلى إفال بحذفها، وفيه ٥ / ٥٣: تكسير حائط على حوائط بالزيادة، وعلى حيطان بحذفها، وفي شرح الكافية للرضي ٢ / ١٧٥: تكسير قَلوص على قلائص بالزيادة، وعلى قِلاص بحذفها.

(٢) المحكم لابن سيده ٦ / ٢٣٨.

(٣) وستأتي أمثلة كثيرة لهذا التوظيف في القسم الثاني التطبيقي من هذا البحث.

(٤) ستأتي بعد قليل الإشارة إلى ما عند المبرّد وابن جني في تسمية هذه الظاهرة.

التصغير والتكسير عند حديثهم عن حذف الزوائد في التصريف.

ومن الأمثلة على ذلك قول المبرّد(١): "ومن ذلك حذفُك جميعَ الزوائد إذا احتجت إلى حذفها في تصغير أو جمع"، وقولُ الفارسي في تقوية تكسير زَبُور على زُبُور بعد حذف الزائد من المفرد(٢): "ويدلّ على قوّة هذا الوجه في القياس أنّ التكسير مثل التصغير، وقد اطّرد هذا الحذف في ترخيم التصغير، نحو: أزْهَر وزُهَيْر، وحارِث وحُرَيْث، وثابِت وثُبَيْت، فالجمع مثله في القياس، وإن كان أقلّ منه في الاستعمال"، وقولُه في حديثه عن تكسير كَرَوان على كِرْوان(٣): "وكذلك كِرْوان جمع كَرَوان، كأنّه جمع كراً، مثل: بَرَق وبِرْقان، ونظير هذا الجمع من التصغير ما يصغّر مرخّماً"، وقولُ ابن جني في حديثه عن حذف الزوائد(٤): "وأيضا فإن الزوائد وإن أطالت الكلمة، فعلى كل حالٍ هي زوائد، والتقدير فيها الانفصالُ والانفكاكُ من الكلمة، وقد يحذف كثيرٌ منها في التحقير والتكسير"، وقولُ أبي حيّان(٥): "قد ورد في جمع التكسير ما يشبه تصغير الترخيم".

وإذا كان هذا الرباط بين التصغير والتكسير مقبولاً في تعليل عدم إفراد الصرفيين لهذه الظاهرة في التكسير حديثاً مستقلاً، وعدمِ استقرار مصطلحٍ لها عندهم فإنّه يمكن أن يُوضع المصطلح لهذه الظاهرة في التكسير من خلال التصغير، كما يمكن أن تُنقل عبارات العلماء في تعريفها في التصغير إلى تعريفها في التكسير.

ففي تحديد المصطلح نجد أنّ أقدمَ مصطَلحٍ لهذه الظاهرة في التصغير هو "الترخيم في التصغير" وهو عنوان هذا الباب في كتاب سيبويه، حيث قال(٦):

(١) المقتضب ٤/ ١٨٠.

(٢) الحجة للفارسي ٣/ ١٩٣، وينظر: الدر المصون ٤/ ١٥٨.

(٣) التعليقة ٤/ ٩٨-٩٩.

(٤) المنصف ١/ ٥٠.

(٥) ارتشاف الضرب ١/ ٤٣٨.

(٦) الكتاب ٣/ ٤٧٦، وينظر: الأصول لابن السراج ٣/ ٦٠.

"هذا باب الترخيم في التصغير"، ثم تتابع بعد ذلك العلماء مستعملين هذا المصطلح، مع تصرّفٍ يسيرٍ فيه بتقديمٍ أو تأخيرٍ أو تركيب إضافيّ بين كلمتيه (الترخيم) و(التصغير أو التحقير)، مثل: (تصغير الترخيم)[١] أو (تحقير الترخيم) كما عند ابن جني[٢]، و(ترخيم التصغير)[٣].

وعلى هذا يمكن الارتياح إلى المصطلح العلمي لهذه الظاهرة في التكسير، وهو (الترخيم في التكسير)؛ لأنّ فيه اتّباعاً لتسمية سيبويه لها في التصغير، ولأنه ألطف في اللفظ من (تكسير الترخيم)؛ لأنه قُدّمت فيه كلمة (الترخيم) بما تحمله من معنى التخفيف واللطف على كلمة (التكسير) وما تحمله من معنى الشدة والعنف.

ومع هذا يمكن التعبير عنها عند الإيضاح والشرح تجوُّزاً بترخيم التكسير أو الجمع، أو تكسير الترخيم، أوجمع الترخيم، كما فعل ذلك العلماء بعد سيبويه في التعبير عن الترخيم في التصغير.

وممّا يقوّي هذه النتيجة في تحديد المصطلح: أنّ بعض المتأخرين[٤] نقل عن المبرّد أنه سمَّى هذه الظاهرة في التكسير (جمعَ الترخيم)، كما أنّ ابن جني ذكر في حديثه عن قوة الزائد في الكلمة عبارةً تقوّي اختيار هذا المصطلح، وهي قوله[٥]: "ففي هذا شيئان، أحدهما: حرمة الزائد في الكلمة عندهم حتى أقرّوه إقرار الأصول، والآخَر: ما يوجبه ويَقضي بِه من ضعف تحقيرِ الترخيم وتكسيرِه عندهم لما يقضي بِه ويُفضِي بك إليه من حذف الزوائد على معرفتك بُحرْمتها عندهم".

(١) ينظر: المقتضب ٢/ ٢٩٢، والكامل للمبرّد ٣/ ٩٠٣، والأصول لابن السراج ٣/ ٦١.

(٢) ينظر: الخصائص ١/ ١٤١، ٢٢٨، ٢٧١، ٢/ ٢٧٩، ٤٧٩، والمبهج ٤٢، ٤٦، ٥١، ٦١.

(٣) ينظر: الاشتقاق لابن دريد ١/ ١٠، والأصول لابن السراج ٣/ ٥٨، والحجة للفارسي ٣/ ١٩٣.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٤٣٨، وتوضيح المقاصد للمرادي ٥/ ١٤١٥.

(٥) الخصائص ١/ ٢٢٨.

ففي قوله: "تحقيرِ الترخيم وتكسيرِه" إشارةٌ إلى أنّ تسميته لها في التكسير بتكسير الترخيم امتدادٌ لتسميته لها في التصغير تحقيرَ الترخيم، ولكنّها تسميةٌ لم تكن مستقرّة في ذلك الوقت، بدليل أنّ المبرّد لم يستعمل (جمع الترخيم) في حديثه عن هذه الظاهرة، وإنّما عبّر عنها بحذف الزيادة، ومن ذلك قوله(١): "وكذلك فَلُوّ وأفْلاء، وعَدُوّ وأعْداء، إنما جاء على حذف الزيادة، كقولهم: عَضُد وأعْضاد"، وقوله في موضع آخر(٢): "وقد قالوا في (فَعِيل): شَرِيف وأشْراف، ويَتِيم وأيْتام، على حذف الزيادة، كما قالوا: أقْمار وأصْنام". وابنُ جني أيضاً أعاد حديثه عن قوّة الزائد في الكلمة في موضع آخر من الكتاب نفسه، وعطف التكسير على حذف الزيادة على تحقير الترخيم، ومع ذلك لم يستعمل (تكسير الترخيم)، وإنما استعمل عبارة حذف الزيادة، فقال(٣): "وجميع ما ذكرناه من قوة الزائد عندهم وتمكنه في أنفسهم يُضعف قولَ من حقّر تحقير الترخيم ومن كسّر على حذف الزيادة".

وفي تعريف هذه الظاهرة في التكسير يمكن أيضاً الإفادة من تعريفها في التصغير، ومن تعريفاتها في التصغير: قول المبرّد في المقتضب(٤): "هذا باب التصغير الذي يسمّيه النحويون تصغيرَ الترخيم، وهو: أن تصغّرَ الاسم على حذف الزوائد التي فيه". وقوله في الكامل(٥): "وهذا التصغير الآخر يقال له تصغير الترخيم، وهو: أن تحذفَ الزوائد من الاسم ثم تصغّر حروفه الأصلية".

كما يمكن أنّ يؤخذ تعريفٌ لها بصياغة أخرى من عبارة لابن مالك في

(١) المقتضب ٢/ ٢١٣.

(٢) المقتضب ٢/ ٢٢٠، وينظر: الخصائص ٣/ ٥٣.

(٣) الخصائص ٢/ ٤٧٩.

(٤) ٢/ ٢٩٢.

(٥) ٣/ ٩٠٣.

التسهيل أشار فيها إلى هذه الظاهرة في التكسير، فقال[1]: "وربّما قُدّر تجريد المزيد فيه فعومل معاملة المجرّد".

وعلى هذا يمكن أن يكون تعريف الترخيم في التكسير: (تكسير الاسم على حذف الزوائد التي فيه)، أو: (حذف الزوائد من الاسم ثم تكسير حروفه الأصلية)، أو: (تكسير الاسم بتقدير تجريده من الزيادة، ومعاملته معاملة المجرّد).

والتعريفات بمعنى متقارب، والتعريفان الأول والثاني أقل في عدد الكلمات، والتعريف الثالث، وهو المختار، أدقُّ في العبارة؛ لإشارته الصريحة إلى تقدير التجريد، وفي ذلك فائدة التنبيه إلى مرحلةٍ تقديرية وبِنْيةٍ للاسم متوهّمةٍ بين صورة المفرد المزيد فيه وصورة الجمع، وهي صورة تجريد المفرد من الزوائد ثم جمعُه جمعَ المجرّد.

المبحث الثالث: أنواع التغيير المتوهّم في التكسير

تعدّدت في جموع التكسير أنواعُ التغيير المتوهّم في صورة المفرد عند تكسيره، أي: ما جاء بناء تكسيره على غير ما يكون في مثله، ولم يكسّر هو على ذلك البناء، كما عبّر بذلك سيبويه[2]، غير أنّه بالنظر إلى التعريف المختار لا يدخل في الترخيم في التكسير وهو موضوع البحث سوى أحد تلك الأنواع، وهو تكسير الاسم بتقدير تجريد الاسم المزيد من الزيادة، ومعاملته معاملة المجرّد.

أمّا بقية الأنواع في التغيير المتوهّم فلا تدخل في الترخيم في التكسير، وهي على التفصيل الآتي:

النوع الأول: تقديرُ تغييرِ المفرد من المجرّد إلى المزيد، ثم تكسيره على صورة المزيد المتوهّمة، مثل: تكسير رَهْط على أراهِط، وأراهِط على (أفاعِل) تكسيرٌ للرباعي، فكأنّه في التقدير تكسير أرْهُط، بزيادة الهمزة على رَهْط، وإن لم يكن

(١) ٢٨٠، وينظر: تمهيد القواعد لناظر الجيش ٩/ ٤٨٣٧، والمساعد ٣/ ٤٧٣.

(٢) ينظر: الكتاب ٣/ ٦١٦.

مستعملاً. ومثله تكسير أهْل على أهالٍ، ولَيْلَة على لَيالٍ، وذَكَر على مذاكير.

والنوع الثاني: تقديرُ تغييرِه من مزيدٍ إلى مزيدٍ على بناء آخر، ثم تكسيره على صورة المزيد المقدَّرة، وذلك مثل: تكسير باطِل على أباطيل، وأباطيل على (أفاعيل) ليس تكسيراً لباطِل على (فاعِل)، فكأنّه في التقدير تكسيرٌ لإِبْطِيل أو إِبْطال، أي: بتقدير تغيير باطل، وهو مزيد، إلى إِبْطال أو إِبْطيل، وهما مزيدان أيضاً، وإن لم يكونا مستعملين. ومثله تكسير كُراع على أكارِع، فكأنّ أكارِعَ تكسيرٌ لأكْرُع غيرِ المستعمل، وليس لكُراع[1].

والنوع الثالث: تقدير التغيير من المزيد إلى المجرّد في الفعل الذي يُصاغ منه الوصف المشتقّ، ثم تكسير ذلك الوصف على بنائه المصوغ من الفعل المجرّد وليس من الفعل المزيد، وذلك مثل: تكسير مُلْقِحة على لواقِح، فالتكسير على لواقِح هو في الأصل على تقدير حذف الزيادة من الفعل الرباعي المزيد (ألقَحَت)، ثم صياغة اسم الفاعل من الفعل المجرّد (لقحت)، فهي لاقِحة، ثم تكسير لاقحة على لواقح[2]. ومثل (لواقِح) تكسير الطوائح من المطَوِّحة أو المطِيحَة[3]، وتكسير الخواطِف من المخْطِفة[4].

والسبب في إخراج أنواع التغيير المتوهّم السابقة من (الترخيم في التكسير) ما صرّح به التعريفُ المختار السابق من تقدير تجريد الاسم من الزوائد ومعاملته معاملة المجرّد، والأنواع السابقة لا يصدق عليها هذا المعنى في التعريف؛ لأنّ التغيير المتوهّم في الأول (رهط وأراهط) هو في تحويل المجرّد إلى مزيد، وهذا عكس ما في صورة

(١) ينظر النوعان الأول والثاني في: الكتاب ٣/ ٦١٦، والأصول ٣/ ٢٩، والخصائص ٣/ ١١٩، وشرح المفصل ٥/ ٧٣.

(٢) ينظر: المقتضب ٤/ ١٧٨- ١٨٠، والخصائص ٢/ ٢٢٠.

(٣) ينظر: المحكم لابن سيده ٣/ ٤٢٧.

(٤) ينظر: المحكم لابن سيده ٥/ ١٢١.

الترخيم في التكسير. والتغيير في النوع الثاني (باطل وأباطيل) في تحويل المزيد إلى مزيدٍ آخر، وليس إلى مجرّد. والتغيير في الثالث (مُلقِحة ولواقِح) هو في الحقيقة تقديرُ حذف الزائد من الفعل عند تحويله إلى الوصف المشتق، وليس تقديرَ حذف الزائد من الوصف عند تكسيره، فالتكسير على لواقِح ليس على تقدير حذف الزيادة من لاقحة، وإنما جاء تكسيرها على الزيادة التي فيها، وتقديرُ حذفِ الزيادة هو في الفعل (ألقَحَت) عند اشتقاق لاقحة منه، وقد أوضح المبرّدُ هذا لما أورد (لواقِح) بين الصياغات التي حذفت الزيادة فيها من الفعل وليس من الاسم، فقال[1]: "فإن قيل: فقد قلت: ما أعطاه للدراهم، وأولاه بالمعروف، وإنما هو من أعطى، وأولى. فهذا وإن كان قد خرج إلى الأربعة فإنما أصله الثلاثة، والهمزة في أوله زائدة. وعلى هذا جاء: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِيَاحَ لَوَاقِحَ﴾ [الحجر: ٢٢]، ولو كان على لفظه لكان مَلاقِح؛ لأنّه يقال: ألقَحَ فهي مُلقِحة، ولكنّه على حذف الزوائد. ومن ذلك قوله[2]:

يخرجن من أجواز ليل غاضي

وإنّما هو مُغْضٍ، واستُعمل بحذف زيادته".

المبحث الرابع: أسباب حذف الزوائد في التكسير

حاول بعض العلماء إظهار أسباب حذف الزوائد من المفردات عند تكسيرها، واختلفت عندهم جهات النظر والمقارنة في ذلك؛ ولهذا تعددت عندهم الأسباب المتلمّسة. وقد أورد ابن جني ـ وهو حكيمُ التعليل ومعلّمُه ـ أكثرَ من وجه في تعليل حذف تلك الزوائد في التكسير، وقد يكون بعضها داخلاً في بعض، ومن أظهر تلك الأسباب عند ابن جني وغيره ما يأتي:

١. أنّ التكسير ضرب من التوهين والتبديل والإشكال يلحق المفرد عند جمعه،

(١) المقتضب ٤/ ١٧٨- ١٨٠.

(٢) البيت لرؤبة في ديوانه ٨٢.

وليست للعرب عناية ببيان مفرداته، وتصحيح ألفاظها فيه كعنايتهم بذلك في جمع التصحيح، الذي يحرصون فيه على سلامة الواحد بأصوله وزوائده من التغيير، فمثالُ جمعِ التكسير تفقِد فيه صيغةُ الواحد صورتها فيعرض لها فيه من الحذف ما لايعرض لها في جمع التصحيح، قاله ابن جني، وأضاف(١): " ألا ترى أنّك إذا سمعت زيدون وعَمرون وخالدون ومحمّدون لم يعرض لك شك في الواحد من هذه الأسماء، فهذا يدلّك على أنّهم بتصحيح هذه الأسماء في الجموع معنيّون، ولبقاء ألفاظ آحادها فيها لإرادة الإيضاح والبيان مؤثرون، وأنّهم بجمع التكسير غيرُ حافلين ولصحة واحدِه غيرُ مراعين" .

٢ . أنّ الزوائد في حكم الانفصال والانفكاك من الكلمة عند التغيير فيها؛ لأنها ضعيفة، وليست كالأصلية في تمكّنها من الكلمة وثباتها عند التغيير، وهذا سبب عام في حذف الزوائد عند أي تغيير في الكلمة ، قال ابن جنّي(٢): "وأيضا فإن الزوائد وإن أطالت الكلمة، فعلى كل حالٍ هي زوائد، والتقدير فيها الانفصالُ والانفكاكُ من الكلمة، وقد يُحذف كثيرٌ منها في التحقير والتكسير" .

٣ . حملُ الترخيم في التكسير على الترخيم في التصغير، في اطّراد حذف الزوائد في ترخيم التصغير، وإنْ كان التكسير أقلّ منه في الاستعمال، قال أبو علي الفارسي(٣): "ويدلّ على قوّة هذا الوجه في القياس أنّ التكسير مثل التصغير، وقد اطّرد هذا الحذف في ترخيم التصغير، نحو: أزْهَر وزُهَيْر، وحارِث وحُرَيْث، وثابِت وثُبَيْت، فالجمع مثله في القياس، وإن كان أقلّ منه في الاستعمال" . وقال أبو حيّان(٤): "قد ورد في جمع التكسير ما يشبه تصغير الترخيم" .

(١) سر الصناعة ٢/ ٦١١ .

(٢) المنصف ١/ ٥٠ .

(٣) الحجة للفارسي ٣/ ١٩٣، وينظر: الدر المصون ٤/ ١٥٨ .

(٤) ارتشاف الضرب ١/ ٤٣٨ .

٤ . مضارعةُ التكسير للفعل بالفرعية فيهما، وهذه إشارة لطيفة ذكرها ابن جني في سياق الحديث عن حذف الزوائد من الكلمات عند تصريفها، فقال(١): "ولما كان الجمعُ مضارعاً للفعل بالفرعية فيهما جاءت فيه أيضاً ألفاظٌ على حذف الزيادة التي كانت في الواحد"، ثمّ مثل لذلك بتكسير كَرَوان على كِرْوان، وجَواد على أجواد.

المبحث الخامس: الزوائد المحذوفة

بالنظر إلى ما يحذف من الزوائد في ترخيم التكسير يجد المتأمّل بصورةٍ ظاهرةٍ وواضحةٍ أنّ حروف المد وما حُمل عليها هي غالبُ ما يحذف من الزوائد، والذي سهّل حذفها في أبنية كثيرة جداً من المفردات في التكسير وغيره هو أنها تجري مَجرى الحركات المشبعة عمّا قبلها، فلا تعدّ في الحقيقة مكثّرة لحروف الكلمة التي هي فيها؛ فالألف التي في غُراب مثلاً هي إشباعٌ للفتحة التي على الراء من أجل المدّ، وليست حرفاً جيء به من أجل تكثير حروف الكلمة، أو زيادة معنى إضافي فيها، أو إلحاقها بالرباعي، والفرق بين غُراب الرباعي وصُرَد الثلاثي مثلاً هو بإشباع حركة الراء فيهما، فالراءُ في الكلمتين وهي عين الكلمة فيهما مفتوحةٌ، غير أنّ الفتحة في غراب مشبعة فنشأ منها المد، ولهذا عومل غُراب في التكسير معاملة صُرَد في تكسيرهما على (فِعْلان)، فقالوا: غِرْبان، كما قالوا في صُرَد: صِرْدان، فكأنّهم خفّفوا غُراباً على غُرَب، ثمّ كسّروه على غِربان(٢). قال الورّاق في تكسير (فَعيل) الصفة على (فِعال) نحو: كَرِيم وكِرام وكَبير وكِبار(٣): "وإنما جُمع على (فِعال) لأنّهم لم يعتدّوا بالياء؛ لأنّها زائدة، كأنّهم توهّموا إشباع الكسرة فيه، فيُجمع على (فِعال) كما يُجمع الثلاثي".

(١) الخصائص ٢/ ٢٢١ .

(٢) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٥/ ٢٩أ، والمنصف ١/ ١٤، وشرح المفصل ٥/ ٤١، ٤٣ .

(٣) علل النحو ٧٢٥ .

وهكذا في بقية أبنية الرباعي المزيد بحرف المد، وهي أكثر الأبنية التي حذف منها الزائد عند تكسيره.

ثم يُحمل على حروف المد في الحذف الواوُ والياءُ اللينتان، في مثل تكسير تَوْأم على تُؤام، بحذف الواو اللينة، وتكسير طَيِّب على طِياب، بحذف الياء اللينة.

ويأتي بعد حروف المد وما حمل عليها في الكثرة حذفُ علامات التأنيث وما حُمل عليها، والأصل في ذلك حذف التاء، وحذفُ الألفين الممدودة والمقصورة محمول عليها، قال ابن يعيش(١): "وذلك أنهم شبهوا ألفي التأنيث بتائه فحذفوهما في التكسير كما تحذف التاء فيه، فأُنثى وإناث وامرأة عَطْشى ونساء عِطاش وبَطْحاء وبِطاح بمنزلة جُفْرة وجِفار، وقَصْعَة وقِصاع"، إلى قوله: "وكما قالوا في قاصِعاء ونافِقاء: قواصِع ونوافِق، نزّلوا ألفي التأنيث فيه منزلة التاء في: ضارِبة وضوارب، وقائمة وقوائم، كذلك نزّلوهما منزلتها في الحذف هنا؛ لأنّهما سواءٌ في التأنيث، وإنْ كان أحدهما بالتاء والآخر بالألف".

ولعلّ المسهّل لحذف علامات التأنيث أنها حروفٌ دخلت للفصل بين المذكر والمؤنث، وليس لتكثير حروف الكلمة وإلحاقها بالأصلي، فإذا نُقلت الكلمة إلى بناء التكسير الذي يعامل ببنيته دون الحاجة إلى العلامة معاملةَ الواحد المؤنث زال الغرض الذي من أجله لحقت هذه الحروف، فسَهُل حذفها، وذلك مثل: تكسير صَبِيحة على صِباح، بحذف التاء والياء المدّية، ومثل: تكسير بَطْحاء على بِطاح، بحذف الألف الممدودة، ومثل: تكسير أُنْثى على إناث، بحذف الألف المقصورة، فتصير الكلمات بعد الحذف على (فعل) الذي يكسّر على (فِعال).

ويُحمَل على حروف التأنيث في الحذفِ الألفُ والنونُ في مثال (فعلان)؛ لأن

(١) شرح المفصل ٥/ ٥٩، وينظر: ٦١ في حمل حذف الألف في الكُبرى والكُبَر على حذف التاء في الغُرفَة والغُرَف.

(فَعْلان) على مثال (فَعْلاء) ومضارع له في عدّة الحروف والتحريكِ والسكون، والألف والنون زائدتان اختص بهما المذكر، كما أنّ ألفي التأنيث زائدتان اختصّ بهما المؤنث، ولا تلحق (فَعلانَ) علامةُ التأنيث، كما أنّ (فَعْلاء) لم تؤنّث على بناء مذكرها، ولمؤنّث (فَعلان) بناءٌ على حِدة، كما أنّ لمذكر (فَعْلاء) بناءً على حدة[1]. فلمّا ضارع (فَعلانُ) (فَعْلاءَ) هذه المضارعة وأشبهها هذا الشبَه حُمل عليها في أكثرَ مِن حُكم، منها حذف الألف والنون في التكسير كما حذفت الألف الممدودة، وذلك مثل: تكسير عَطْشان على عِطاش، بحذف الألف والنون كما حذفت الألف الممدودة في بَطْحاء وبِطاح، والألف المقصورة في أُنْثى وإناث[2].

وبعد ذلك يأتي حذف الهمزة قليلاً، وذلك في (أفْعَل) مثل: تكسير أحمر على حُمْر أو حُمْران، وتكسير أشَدّ على أشُدّ. كما جاء حذف الهمزة في تكسير كلمة إِكْلِيل على أكِلّة، بحذف الهمزة ثمّ الياء. ولكنّ حذف الهمزة قليل جداً بالموازنة مع حذف حروف المدّ وحروف التأنيث وما حُمل عليها.

القسم الثاني: التطبيق

المنطلق

تعتمد موضوعات هذا البحث التفصيلية على أصل رئيس، تنطلق منه مسائله التطبيقية في الحكم على المفردات الرباعية المزيدة بحرف المدّ بأنّها على تقدير حذف الزوائد منها عند تكسيرها على كثيرٍ من أبنية التكسير، وهذا الأصل مستخلص من قاعدة نظرية ذكرها العلماء الأوائل عند حديثهم عن تكسير الرباعي.

ذلك أنّ المفرد الرباعي إذا كان مجرّداً من الزوائد، أو كانت فيه زائدةُ الإلحاقِ، أو كان فيه حرفٌ زائدٌ غيرُ حرفِ المد، أنّه يكسّر للقليل والكثير على مثال

(١) ينظر: الكتاب ٣/ ٢١٥-٢١٦ .

(٢) ينظر: الكتاب ٣/ ٦٤٥ .

(مَفاعِل)، دون حذف شيء من حروف المفرد، والمراد بمثال (مَفاعِل): ما ثالث حروفه ألفٌ بعدها حرفان، فالمجرّد مثل: ضِفدع وضَفادِع، والملحق بالرباعي مثل: كَوْكَب وكَواكِب، وما فيه زائد غير المدّ مثل: مسجِد ومساجِد؛ والعلة في اتّحاد هذه الأنواع في هذا المثال من التكسير دون غيره هو أنّهم لا يحذفون من الرباعي في التكسير حرفاً أصليّاً، ولا ما هو كالحرف الأصلي(١).

قال سيبويه في الرباعي المجرّد(٢): "وأمّا ما كان من بنات الأربعة لا زيادة فيه فإنّه يكسّر على مثال (مَفاعِل)، وذلك قولك: ضِفْدَع وضَفادع، وحُبْرُج وحَبارِج، وخَنْجَر وخَناجِر، وجِنْجِن وجَناجِن، وقِمَطْر وقَماطر. فإن عَنَيْتَ الأقلَّ لم تُجاوز ذا؛ لأنّك لا تصل إلى التاء؛ لأنّه مذكّر، ولا إلى بناء من أبنية أدنى العدد؛ لأنّهم لا يحذفون حرفاً من نفس الحرف".

ثم قال بعده في الملحق بالرباعي(٣): "واعلم أنّ كلّ شيء كان من بنات الثلاثة فلحقتْه الزيادةُ فبُني بناءَ بنات الأربعة وأُلحق ببنائها فإنّه يكسّر على مثال (مَفاعِل)، كما تكسّر بنات الأربعة، وذلك جَدْوَلٌ وجَداوِل، وعِشْيَرٌ وعَشايِر، وكَوْكَبٌ وكَواكِب، وتَوْلَبٌ وتَوالِب، وسُلّمٌ وسَلالِم، ودُمّلٌ ودَمامِل، وجُنْدُبٌ وجَنادِب".

ثم قال بعد ذلك في المزيد بغير المد(٤): "وما لم يلحق ببنات الأربعة وفيه زيادةٌ وليست بمدة فإنّك إذا كسّرته كسّرته على مثال (مفاعل)، وذلك تنضبٌ وتناضب، وأجدل وأجادل، وأَخْيَل وأَخايِل".

ويبيّن ابنُ يعيش السبب في التزام هذا المثال التكسيري لهذه الأنواع من الرباعي

(١) ينظر: الكتاب ٣/ ٦١٢، ٦١٣، ٦٤٣، وشرح المفصل ٥/ ٣٨-٣٩، ٦٨-٦٩.

(٢) الكتاب ٣/ ٦١٢، وينظر: شرح المفصل ٥/ ٣٨، ٦٨.

(٣) الكتاب ٣/ ٦١٣، وينظر: شرح المفصل ٥/ ٣٩، ٦٨.

(٤) الكتاب ٣/ ٦١٣، وينظر: شرح المفصل ٥/ ٣٩، ٦٨-٦٩.

فيقول(١): "قد تقدّم القول أنّ الرباعي لثقلِه بكثرة حروفه لم يتصرّفوا فيه تصرّفهم في الثلاثي، فلم يضعوا له في التكسير إلا مثالاً واحداً، كالُوا به جميعَ أبنية الرباعي القليل والكثير، وهو (فعالل) أو ما كان على طريقته مما ثالث حروفه ألف وبعدها حرفان، وذلك نحو: ثَعْلَب وثعالب"، وذكر أمثلة كثيرة في الرباعي المجرّد، ثمّ قال: "فهذا وزنه (فعالل)؛ لأنّ حروفه كلّها أصول، وقالوا: مسجِد ومساجد، فهذا وزنه (مفاعل)، وقالوا في الملحق به جَدْوَل وجداول، وهذا وزنه (فعاول)، والبناء في هذا كله على طريقة واحدة.

وإنّما اختاروا هذا البناء لخفّته، وذلك أنّه لما كثرت حروف الرباعي فطالَ ثَقُل وَوَجب طلبُ الخفّة له، ولما ذكرناه من ثقله كان الرباعي في الكلام أقلَّ من الثلاثي، ولزم جمعُه طريقةً واحدةً، ولم يزِدْ في مثال تكسيره إلا زيادة واحدة هرباً من الثقل. واختاروا أخفّ حروف اللين وهي الألف وفتحوا أوّله لخفّة الفتحة، وكسروا ما بعد الألف حملاً عل التصغير؛ لأنّ الألف في التكسير وسيلة(٢) ياء التصغير، فكما كسَروا ما بعد ياء التصغير كسَروا ما بعد الألف في التكسير".

ومن هذا المنطلق التقعيدي الذي يوحّد المثال لتكسير الرباعي المجرّد والملحقِ به والمزيدِ بغير المدّ يمكن الخروج بالقواعد العامة الآتية:

القاعدة الأولى: أنّ تكسير الرباعي المزيد بحرف المد على أحد أبنية القلة هو على تقدير حذف الزائد فيه، وهذا ما ألمح إليه سيبويه بقوله السابق في سياق الحديث عن الرباعي المجرّد: "فإن عَنَيْتَ الأقلَّ لم تُجاوز ذا؛ لأنّك لا تصل إلى التاء لأنّه مذكّر، ولا إلى بناء من أبنية أدنى العدد لأنّهم لا يحذفون حرفاً من نفس الحرف".

(١) شرح المفصل ٥ / ٣٨-٣٩.

(٢) هكذا بالواو في شرح المفصل ٥ / ٣٩، وأظنّها: رَسِيلَة، ورسيل الرجل: الذي يقف معه في نِضالٍ أو غيرِه؛ كأنّه سُمِّي بذلك لأنّ إرساله سهمَه يكون مع إرسال الآخرِ. مقاييس اللغة ٢ / ٣٩٢.

قال السيرافي[1]: "يريد أنّك تقول: ثلاثة قَماطر، وهو جمعٌ كثير؛ لأنّه لا يمكن أن تحذف حرفاً من الأربعة ثم تجمع الثلاثةَ الباقيةَ الجمعَ القليل، ولا يحسُن أيضاً أن تجمعه بالألف والتاء؛ لأنّه مذكر، فلم يجز فيه غير ما ذكر من ضفادع".

وهذا يدلّ بمفهومه على أنّ ما جاء من الرباعي المزيد بالمدّ مكسّراً على أحد أبنية القلة فهو على تقدير حذف الزائد فيه. وسيأتي في هذا القسم التطبيقي بيان تطبيقات هذه القاعدة، والأبنية المتفرّعة منها، والأمثلة عليها.

القاعدة الثانية: أنّ ما جاء من الرباعي المزيد بحرف المد مكسّراً على أحد أبنية الكثرة غير مثال (مفاعل) هو على تقدير حذف الزائد فيه أيضاً. وهذا ما تؤكّده كلمات العلماء في أثناء حديثهم عن تكسير الرباعي المزيد بالمد، ومن ذلك: قول السيرافي في التعليق على كلام سيبويه[2] في تكسير تَوْأَم على تُؤام، وكَرَوان على كِرْوان، وحِمار على حَمير، وصاحِب وطائر على أصحاب وأطيار، وفَلُوّ على أفلاء[3]: "قال أبو سعيد: جعل سيبويه ما كان من جمع الثلاثي مما ذَكَر إذا جاء جمعاً لما كان على أربعة أحرف فهو يُحذف حرف منه في التقدير". وسيأتي في هذا القسم التطبيقي أيضاً بيان تطبيقات هذه القاعدة، والأبنية المتفرّعة منها، والأمثلة عليها.

القاعدة الثالثة: أنّ تكسير الرباعي المزيد بحرف المدّ على مثال (مفاعل) هو تكسير له بزيادته التي فيه، وأنه محمول في تكسيره على ذلك البناء على الملحق بالرباعي، وذلك مثل: حائط وحوائط، وطابق وطوابق، قال ابن يعيش[4]: "وإنّما

(١) شرح الكتاب ٥/ ٣٥ ب، وينظر: التكملة للفارسي ٤٤٨، وشرح المفصل ٥/ ٣٩، وشرح الشافية للرضي ٢/ ١٨٣.

(٢) ينظر: الكتاب ٣/ ٦١٧.

(٣) شرح الكتاب ٥/ ٤٠أ، وينظر: شرح المفصل ٥/ ٧٤، وشرح الشافية للرضي ٢/ ١٢٨.

(٤) شرح المفصل ٥/ ٥٢، وينظر: ٥/ ٥٣.

هو اسم رباعي بالزيادة، فجمع على الزيادة، فكان حكمه في الجمع حكمَ بنات الأربعة، وشُبّه بما فيه زيادة الإلحاق، نحو: جَوْهَر وصَيْرَف؛ لأنّه مثله في العدّة، وكونِ الزائد ثانياً من حروف المدّ، فكما يقال: جواهر وصيارف، كذلك يقال: حوائط وحواجز" . ومثل ذلك، أي: في تكسير الرباعي المزيد بحرف المد بالزيادة التي فيه، تكسير شِمال على شمائل، وقَلُوص على قلائص، ونَظِير على نظائر، ودُخان على دواخن، وغير ذلك .

المجموعة الأولى: أبنية القِلّة

سبق في القاعدة الأولى من القواعد المذكورة في المنطلق السابق أنّ تكسير الرباعي المزيد بحرف المد على أحد أبنية القلة إنما هو على الترخيم بحذف الحرف الزائد منه.

وعند التتبّع يجد الناظر أنّ هذا الحذف جاء في جميع أبنية القلّة دون استثناء، ففي (أفْعِلَة) جاء مثل: عَمود وأعْمِدة، وفي (أفْعُل) جاء مثل: ذِراع وأذرُع، وفي (أفْعال) وَرَد مثل: صاحب وأصْحاب، وفي (فِعْلة) جاء مثل: صَبِيّ وصِبْيَة، وعَلِيّ وعِلْيَة، وغُلام وغِلمة.

وقد تفرّقت كلمات العلماء حول ذلك في كتبهم بحسب طرائقهم في الحديث التفصيلي عن أبنية التكسير، وجاءت كلماتهم التفصيلية فيما كُسّر على ثلاثةٍ من أبنية القلة، وهي (أفْعِلة) و(أفْعُل) و(أفْعال)، أمّا ما جاء على البناء الرابع وهو (فِعْلة) فلم أقف على كلام تفصيلي صريح في هذا الباب، ولعلّ كلماتهم في القاعدة السابقة كافية في إثبات حذف الزائد من الرباعي المزيد عند تكسيره على هذا البناء. ويمكن جمع كلامهم في ذلك وإعادة ترتيبه على النحو الآتي:

١. ما يُجمعُ على (أفْعُل):

(أفْعُل) أحَد أبنية جموع القلة، ويُجمع عليه في الأصل الاسمُ الثلاثي إذا كان

صحيحَ العين، مثل: حَرْف وأحْرُف، وكَعْب وأكْعُب.

ويجمع على هذا البناء أيضاً الاسم الرباعي المؤنث الذي قبل آخره حرف مد زائد، مثل: عَناق، وأعنُق، وذِراع وأذْرُع، وعُقاب وأعْقُب، ويَمِين وأيْمُن.

وجَمعُ هذا الاسم الرباعي المزيد على (أفْعُل) هو على الترخيم، فكلمةَ عَناق مثلاً قُدّر فيها حذفُ المد الزائد فصارت على عَنق ثم جُمعت على (أفعُل) كما يجمع الثلاثي عليه فصارت أعْنُق، وهكذا بقية أبنية الاسم الرباعي المؤنث المزيد بالمد قبل آخره.

وقد جَمَع سيبويه في موضع من كتابه بين الأسماء المؤنثة الأربعة التي على (فَعال) و(فِعال) و(فُعال) و(فَعِيل) في تكسيرها، وذكر أنها تكسّر في القلة على (أفْعُل)، فقال(١): "وأمّا ما كان من هذه الأشياء الأربعة مؤنثاً فإنهم إذا كسّروه على بناء أدنى العدد كسّروه على (أفعُل)، وذلك قولك: عَناق وأعنُق".

ثم ألمح إلى أنّ هذا التكسير على حذف الزيادة فقال(٢): "كأنّهم جعلوا الزيادة التي فيه إذْ كان مؤنثاً بمنزلة الهاء التي في قَصْعَة ورَحْبَة، وكرهوا أن يجمعوه جمع قَصْعَة؛ لأنّ زيادته ليست كالهاء فكسّروه تكسيرَ ما ليس فيه زيادة من الثلاثة".

وفي شرح كلام سيبويه السابق قال السيرافي(٣): "ومعنى قوله: "وكرهوا أن يجمعوه جمعَ قَصْعَة؛ لأنّ زيادته ليست كالهاء" يعني أنّهم كرهوا أن يجمعوه جمعَ فَعالة وفِعالة وفُعالة؛ لأنّ التأنيث الذي فيه ليس بعلامةٍ، وإنما هو شيء في نفس الحرف، فأُسقط منه الزيادة يعني الألف في (فعال) والياء في (فَعيل) فصار على ثلاثة أحرف وبُني على (أفْعُل) كما بني ما كان على ثلاثة أحرف كـ(فَعْل)".

(١) الكتاب ٣/ ٦٠٥.

(٢) الكتاب ٣/ ٦٠٥.

(٣) شرح الكتاب ٥/ ٣٠ ب، وينظر: شرح المفصل ٥/ ٤٣.

وفي مواضعَ تفصيليةٍ أخرى أكّد سيبويه ما ألمح إليه في الموضع السابق؛ ففي تكسير (فِعال) الاسم المؤنث قال[١]: "وقالوا: ذِراع وأذرُع، حيث كانت مؤنثة، ولا يُجاوَز بها هذا البناء وإن عنوا الأكثر، كما فُعِل ذلك بالأكُفّ والأرْجُل. وقالوا: شِمال وأشْمُل، وقد كُسّرت على الزيادة التي فيها فقالوا: شمائل، كما قالوا في الرسالة رسائل، إذْ كانت مؤنثةً مثلها".

فقوله في شِمال: "وقد كسّرت على الزيادة التي فيها فقالوا: شمائل" إيماءة من سيبويه إلى أنّ تكسير شِمال على أشمُل جاء على حذف الزيادة، وهذا ما أوضحه السيرافي بقوله في شمائل[٢]: "يعني كُسّرت على أنّه لم يحذف من شِمال شيء، والذي يقول: أشمُل قد حَذَف الألف، ثم جمع ثلاثة أحرف على (أفعُل)".

وفي (فُعال) و(فَعال) و(فَعيل) الأسماء المؤنثة ألمح سيبويه، على طريقته في الإحالة إلى النظير والحمل عليه، إلى أنّ تكسيرها على (أفعُل) على حذف الزائد من المفرد فقال[٣]: "وقالوا: عُقابٌ وأعقُبٌ .... وقالوا: كُراعٌ وأكرُعٌ، وأَتانٌ وآتُنٌ، كما قالوا: أشمُلٌ، وقالوا: يَمِينٌ وأيْمُنٌ لأنّها مؤنثة. وقال أبو النجم:

يأتي لها مِنْ أيمُنٍ وأشْمُلِ".

ففي قوله: "كما قالوا: أشْمُل" حملٌ على النظير، فالقول في تكسير كُراع على أكْرُع، وأَتان على آتُن، ويمين على أيمُن، هو على الترخيم بحذف الزيادة فيهما كما حذفت الزيادة من المفرد في تكسير شِمال على أشمُل[٤].

ويُنبّه إلى أنّ ما يكسّر من أبنية الاسم الرباعي المذكورة سابقاً على (أفعُل) على الترخيم بحذف الزيادة فيه هو الاسم المؤنث المجرد من العلامة، وقد ذكر بعضُ

(١) الكتاب ٣/ ٦٠٦، وينظر: الأصول لابن السراج ٣/ ٨.

(٢) شرح الكتاب ٥/ ٣١ ب، وينظر: شرح المفصل ٥/ ٤١، وشرح الشافية للرضي ٢/ ١٢٨.

(٣) الكتاب ٣/ ٦٠٧.

(٤) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٥/ ٣١ ب.

العلماء أنّه سُمع من بعض العرب تكسيرُ بعض الأسماء المذكّرَة على (أفْعُل)، مثل: تكسير مَكان وزَمان وجَنين على أمْكُن وأزْمُن وأجْنُن، والقياس فيها أمْكِنة وأزمِنَة وأجنّة، وأشاروا إلى أنّ تكسيرها على (أفْعُل) على تقدير حذف الزيادة فيها، فكأنّها بعد الحذف صارت مَكْن وزَمْن وجَنّ، ثم كسّرت على أمكُن وأزْمُن وأجنُن.

قال سيبويه في مَكان وأمْكُن[1]: "وقد قال بعض العرب: أمكُنٌ، كأنّه جمع مَكْن لا مكان؛ لأنّا لم نرَ (فَعِيلاً) ولا (فَعالاً) ولا (فِعالاً) ولا (فُعالاً) يكسّرن مذكّراتٍ على (أفعُل)، ليس ذا لهنّ طريقةً يجرين عليها في الكلام".

وحَمَل الرضي[2] تكسيرَ مَكان المذكّر على أمْكُن على تكسير (فَعال) المؤنث على (أفعُل)، وذكر أنّه يجوز أنْ يكون أزمُن أيضاً جمعَ زَمان لا جمعَ زَمَن، حملاً على المؤنث أيضاً.

وفي جَنين وأجنُن قال الرضي[3]: "وجاء شاذّاً في (فَعيل) المذكر (أفعُل) حملاً على المؤنث، قال[4]:

حتّى رَمَتْ مَجْهُولَهُ بالأجْنُنِ"

وليس في كلام الرضي تصريحٌ بحذف الزائد في تكسير مَكانٍ وزَمانٍ وجَنينٍ على أمْكُن وأزْمُن وأجْنُن، ولكنّ حملَه المذكرَ على المؤنث فيها يدلّ على أنه على حذف الزائد كما حُذف الزائد في (فَعال) و(فَعِيل) الاسمين المؤنّثين لما كسّرا على (أفعُل).

(١) الكتاب ٣/ ٦١٧، وينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٥/ ٣٩ ب، والتعليقة للفارسي ٤/ ٩٨، وشرح المفصل ٥/ ٧٤.

(٢) ينظر: شرح الشافية للرضي ٢/ ١٣٠.

(٣) شرح الشافية للرضي ٢/ ١٣٢.

(٤) البيت لرؤبة في ديوانه ١٦٢ برواية: إذا رَمَتْ ... .

ويدخل في هذا التوجيه بحذف الزائد كلُّ ما سُمع تكسيره على (أفْعُل) من المزيد الرباعي المذكر أيضاً، فقد أشار بعض العلماء إلى أنّه ورد نادراً تكسير طِحال على أطْحُل، وشِهاب على أشْهُب، وغُراب على أغرُب، وعَنان على أعُنّ، وعَتاد على أعْتُد(١).

ومما جاء تكسيره على (أفعُل) عند بعض العلماء ماكان على (أفْعَل) مثل: أشَدّ وأشُدّ، وذلك على الترخيم بحذف الهمزة منه، ومنه قول الله تعالى: ﴿**حَتَّى إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ**﴾ [الأحقاف: ١٥]، فقد ذهب الفراء(٢) وأبو عبيدة(٣) وابن قتيبة(٤) إلى أنّ ﴿أشُدَّه﴾ تكسيرُ أشَدّ، على حذف الزيادة(٥). كما أجاز ابنُ جني(٦) أن يكون أجْمُع، بضم الميم، في قولهم: أخَذَ المالَ بأجْمُعِه، تكسيرَ أجْمَع، بفتح الميم، على حذف الزيادة التي فيه.

٢. ما يُجمع على (أفْعِلَة):

(أفْعِلة) أحد أبنية جموع القلة، والحديث عنه قريب من الحديث عن (أفْعُل)، إذ يُجمع على هذا البناء الاسم الرباعي المذكّر الذي قبل آخره حرف مد زائد، وذلك في الأبنية الخمسة، مثل: طَعام وأطْعِمَة، وحِمار وأحْمِرة، وغُراب وأغْرِبة، ورَغِيف وأرْغِفة، وعَمُود وأعْمِدة.

فالتذكير والتأنيث هو الفارق بين ما يكسّر على (أفعُل) وما يكسّر على

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٤١٠، وتوضيح المقاصد ٥/ ١٣٨٠.

(٢) ينظر: مجالس ثعلب ٥٤٠.

(٣) ينظر: الخصائص ١/ ٨٦، ٣/ ١١٨، وسر الصناعة ٢/ ٦٠٨.

(٤) ينظر: أدب الكاتب ١٠٨.

(٥) مذهب سيبويه أنه تكسير شِدَّة، مثل: نِعمة وأنْعُم، بحذف التاء، وذهب المازني إلى أنه اسم جمع. ينظر: الخصائص ١/ ٨٦، ٣/ ١١٨. وقال ابن يعيش في شرح المفصل ٥/ ٢٣: "والذي عليه المحققون أنّ أنْعُم جمعُ نَعْمٍ على القياس، والنَّعْمُ المصدر، وأشُدّ جمع شَدٍّ كقَدٍّ وأقُدّ".

(٦) ينظر: الخصائص ١/ ٨٦.

(أفعِلة) من الأسماء الرباعية المزيدة بحرف المد؛ ولهذا فإنّ من يذكّر اللسان يكسّره على ألْسِنة، ومن يؤنّثه يكسّره على ألسُن(١).

وهذا الفارق بين البناءين لا يؤثر في موضوع البحث، أي: إنّ ما يكسّر من تلك الأسماء على (أفعُل) أو على (أفْعِلة) هو على الترخيم فيها.

وقد أوضَح ابنُ يعيش العلاقةَ بين البناءين، وصرّح بحذف الزيادة من مفرداتهما، فقال في حديثه عن (فَعال)(٢): "يُجمع في القلّة إذا كان اسماً مذكّراً على (أفْعِلة) نحو: زَمان وأزْمِنة، وقَذال وأقْذِلة، وفَدَان وأفْدِنة. وكذلك كل ما كان على أربعة أحرف ثالثه حرف مد ولين، نحو: حِمار وأحْمِرة، وغُراب وأغْرِبة، ورَغِيف وأرْغِفة، وعَمُود وأعْمِدة؛ لأنّها سواء في الزيادة والحركة والسكون، وإنّما جمعوه على (أفْعِلة) في القلّة؛ ليكون على منهاج (أفْعُل) في جمع (فَعْل) بسكون العين، كأنّهم توهّموا حذف الزائد؛ وذلك أنّ هذه الأسماء إنّما زادت على (فَعْل) بحرف اللين وهو مدة زائدة، وما قبله من الحركة من توابعه وأعراضه؛ إذ لا يكون حرف المدّ واللين إلا وقبله من جنسه، وكما جمعوا (فعْلاً) على (أفْعُل) نحو: كلْب وأكْلُب كذلك جمعوا هذه الأسماء على (أفْعِلة)؛ إذ لا فرقَ بين (أفْعُل) و(أفْعِلة) إلا زيادة عَلَم التأنيث، فأمّا الهمزة ففي أوّلهما جميعاً، والضمة التي في عين (أفْعُل) كالكسرة التي في عين (أفْعِلة)".

ومن ذلك أيضاً: جمعُ (فَعِيل) الوصف المضاعف على (أفْعِلَة) على الترخيم أيضاً حملاً على (فَعِيْل) الاسم، ومنه: عَزيزٌ وأعِزَّة، وذَلِيل وأذِلّة، وشَحِيح وأشِحّة.

قال سيبويه في (فعيل) الوصف المضاعف(٣): "وقد يُكسّرون المضاعفَ على (أفْعِلة)، نحو: أشِحّة".

(١) ينظر: الكتاب ٣/ ٦٠٦، والمقتضب ٢/ ٢٠٣، وشرح المفصل ٥/ ٤٣.

(٢) شرح المفصل ٥/ ٤٠.

(٣) الكتاب ٣/ ٦٣٤.

وقال ابن يعيش فيه بعدما ذكر التفريقَ بين الاسم والصفة في تكسير (فَعِيل)[1]: "وقد قالوا: أشِحّة وأعِزَّة وأذِلَّة، فأتوا به على بناء الاسم من غير تغيير، قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً﴾ [النمل: ٣٤]".

كما جاء نادراً جمعُ (فاعل) الاسم المذكر على (أفْعِلة)، وذلك في تكسير وادٍ على أوْدِية، وهو على الترخيم أيضاً حملاً على (فَعِيْل) الاسم نحو: رَغِيف وأرْغِفة. قال ابن يعيش[2]: "ولم يأت إلا في هذا الحرف المعتل نادراً، كأنهم كرهوا فيه (فَواعِل)؛ لئلا تنقلب الواو همزة فيقال: أوادٍ، والأصل: وَوَادٍ، فيجتمع في أول الكلمة واوان، فتنقلب الأولى همزة كما قلبوها في أواقٍ".

ومما يحسن ذكره هنا أنّ تكسير إِكْليل على أكِلّة هو على الترخيم التدريجي، بحذف زائدتيه؛ الهمزة ثم الياء، قال ابن جنّي في أكِلّة[3]: "فهذا جمع إِكْليل، فلمّا حذفت الهمزة وبقِيَت الكاف ساكنة فُتِحت، فصار إلى كَلِيل؛ ليكون كَدَلِيلٍ ونحوِه، فعليه جاء أكِلّة، كَدَلِيلٍ وأدِلّة".

٣. ما يُجمع على (أفْعال):

(أفْعال) أحد أبنية جموع القلة، ويُجمع عليه في الأصل أبنية متعددة من الاسم الثلاثي الذي لا يجمع على (أفْعُل)، ومن ذلك: (فَعْل) معتل العين، مثل: ثَوْب وأثواب، وبقية أوزان الثلاثي غير (فَعْل)، مثل: جَمَل وأجْمال، ونَمِر وأنْمار، وعَضُد وأعْضاد، وحِمْل وأحْمال، وعِنَب وأعْناب، وإِبِل وآبال، وقُفْل وأقْفال، وعُنُق وأعْناق.

ويُجمع عليه أيضاً بعض أبنية الرباعي المزيد بحرف المد على الترخيم، وذلك في الأبنية الآتية:

(١) شرح المفصل ٥/ ٤٥.

(٢) شرح المفصل ٥/ ٥٣، وينظر: شرح الشافية للرضي ٢/ ١٥٤.

(٣) الخصائص ٣/ ١٢٠.

١ . (فاعِل): الوصف المذكر، مثل: صاحِب وأصْحاب، وطائر وأطْيار، وشاهِد وأشْهاد.

٢ . (فَعُول): الاسم المذكر المعتل الآخر بالواو، مثل: فَلُوّ وأفْلاء، وعَدُوّ وأعْداء[١].

وقد أشار سيبويه إلى أنّ تكسير البناءين السابقين (فاعِل) و(فَعُول) على (أفْعال) هو على حذف الزيادة منهما، فقال ـ بعدما ذكر أنواعاً من المفردات التي تحذف منها الزيادة في التكسير ـ[٢]: "ومثل ذا: أصْحاب وأطْيار، وفَلُوٌّ وأفْلاء".

قال السيرافي في شرح كلام سيبويه[٣]: "قال أبو سعيد: جعل سيبويه ما كان من جمع الثلاثي مما ذَكَر إذا جاء جمعاً لما كان على أربعة أحرف فهو بحذف حرف منه في التقدير"، ثم ذكر مفردات مختلفة، ثم قال: "وجعلوا صاحِب وطائر على صَحْبٍ وطَيْرٍ، وجمعوه على أصْحاب وأطْيار، كما قالوا: بَيْتٌ وأبْيات. وجعلوا فَلُوّاً على (فَعُلٍ) وجمعوه على (أفْعال) كما قالوا: عَجُزٍ وأعْجاز".

وقال المبرّد في (فَعُول)[٤]: "وكذلك فَلُوّ وأفْلاء، وعَدُوّ وأعْداء، إنما جاء على حذف الزيادة، كقولهم: عَضُد وأعْضاد".

٣ . (فَعيل) الاسم المؤنث، مثل: يمين وأيْمان، قال سيبويه[٥]: "وقالوا: أيْمان فكسّروها على (أفْعال) كما كسّروها على (أفْعُل)؛ إذ كانا لما عدده ثلاثة أحرف". وكلام سيبويه يفيد حذف الزائد من يَمين في تكسيرها على أيْمان، على طريقة سيبويه في الاكتفاء بذكر النظير والإشارة للمثل.

(١) عَدُوّ في الأصل صفة، لكنها استعملت استعمال الأسماء فكسّرت تكسيرها، ينظر: الكتاب ٣/ ٦٠٨، وشرح الشافية للرضي ٢/ ١٣٣.

(٢) الكتاب ٣/ ٦١٧.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٥/ ٤٠ أ، وينظر: شرح المفصل ٥/ ٧٤.

(٤) المقتضب ٢/ ٢١٣.

(٥) الكتاب ٣/ ٦٠٧.

قال السيرافي في شرح كلام سيبويه[١]: "يعني (أفْعال) و(أفْعُل) هما لجمع الثلاثي، وقد يكون في الثلاثي ما يجتمع فيه (أفْعُل) و(أفْعال) كقولك: أفْرُخ وأفْراخ".

وجاء الإيضاح بحذف الزائد صريحاً عند ابن يعيش، فقال في جمع يَمِين على أيْمان[٢]: "كأنّهم حذفوا الزوائد، وكسّروا ذواتِ الثلاثة".

٤. (فَعيل) الوصف المذكر، مثل: شَرِيف وأشْراف، ويَتِيم وأيْتام، حملاً على (فاعل) الصفة مثل: شاهد وأشْهاد[٣].

قال المبرّد مصرّحاً بحذف الزيادة[٤]: "وقد قالوا في (فَعِيل): شَرِيف وأشْراف، ويَتِيم وأيْتام، على حذف الزيادة، كما قالوا: أقْمار وأصْنام".

٥. (فَعال) مثل: جواد وأجْواد، قال ابن جنّي وهو يتحدث عن حذف الزوائد للجمع[٥]: "ومنه تكسيرهم (فَعَالا) على (أفْعال) حتى كأنّه إنما كُسِّر (فَعَل)، وذلك نحو: جَواد وأجْواد، وعَياءٍ وأعْياءٍ، وحَياء وأحْياء، وعَراءٍ وأعْراءٍ".

٦. (فَيْعِل) ومؤنثه (فَيْعِلة) وهو من الأبنية المختصّة بالمعتل، مثل: ميِّت وميِّتة وأمْوات، وكيِّس وكيِّسة وأكْياس، وقد يخفّف على مَيْت ويكسّر على أمْوات أيضاً[٦].

وتكسير (فَيْعِل) ومؤنثه (فَيْعِلة) على (أفْعال) هو الترخيم في التكسير، وهو محمولٌ في ذلك على تكسير (فاعِل) الوصفِ المذكرِ على (أفْعال) مثل: شاهد

(١) شرح الكتاب للسيرافي ٥/ ٣١ ب.

(٢) شرح المفصل ٥/ ٤٢.

(٣) ينظر: شرح المفصل ٥/ ٤٧، وشرح الشافية للرضي ٢/ ١٣٨.

(٤) المقتضب ٢/ ٢٢٠، وينظر: الخصائص ٣/ ٥٣.

(٥) الخصائص ٢/ ٢٢٢.

(٦) ينظر: الكتاب ٣/ ٦٤٢، وشرح المفصل ٥/ ٦٥، وشرح الشافية للرضي ٢/ ١٧٦.

وأشهاد. قال ابن يعيش في تكسير (فَيْعِل)[1]: "فإذا أريد تكسيرُه حُمل على غيره مما هو على عِدّته، فمن ذلك قولهم: ميّت وأمْوات، شبّهوه بـ(فاعِل)، فكما قالوا: شاهِد وأشْهاد كذلك قالوا: ميّت وأمْوات، جاؤوا به على حذف الزوائد، كأنّه بقي مَوْتٌ فقالوا: أمْوات، مثل: سَوْط وأسواط، وحَوْضٌ وأحْواض، والمؤنّث كالمذكر لا فصل بينهما، قالوا: ميّتة وأمْوات، كما قالوا في المذكر: ميّت وأمْوات".

المجموعة الثانية: أبنية الكثرة

١. ما يُجمع على (فُعُل) بضمّ الفاء والعين:

(فُعُل) أحد أبنية جموع الكثرة، ويكسّر عليه على الترخيم عددٌ كثير من أبنية المفرد الرباعي المزيد بحرف المدّ، قال ابن يعيش وهو يفصّل القول في أبنية التكسير[2]: "ومن ذلك: (فُعُل) بضم الفاء والعين، وهو القياس في الكثير، وقد جاء في الأمثلة الخمسة"، أي: (فِعال) مثل: خِمار وخُمُر، و(فَعال) مثل: قَذال وقُذُل، و(فُعال) مثل: قُراد وقُرُد، و(فَعِيل) مثل: كَثِيب وكُثُب، و(فَعُول) مثل: زَبُور وزُبُر.

وقد جاءت إشارات العلماء إلى حذف الزيادة صريحة في أنواع من أبنية ذلك الرباعي المزيد بحرف المد، وفي بعضها فُهم حذفُ الزيادة منه من خلال حمله على المصرّح بحذف الزيادة منه، والعلماء كثيراً ما يحملون أبنية الرباعي المزيد بحرف المد بعضَها على بعض؛ لتشابهها في نوع الزيادة ومكانها والوزن وعدد الحروف. وفيما يأتي بيان تلك الأبنية، مع تقديم ما جاء ذكر حذف الزيادة فيه صريحاً على المحمول في حذف الزيادة على غيره:

١. (فَعُول) الوصف، مثل: صَبُور وصُبُر، وغَفُور وغُفُر.

٢. (فاعِل) الوصف، مثل: بازِل وبُزُل، وشارِف وشُرُف.

(١) شرح المفصل ٥/ ٦٥.

(٢) شرح المفصل ٥/ ٤٢.

وقد أشار سيبويه وغيرُه إلى أنّ تكسير البناءين السابقين (فاعِل) و(فَعُول) على (فُعُل) هو على حذف الزيادة منهما، قال سيبويه في (فاعِل) الوصف[1]: "وقد جاء شيءٌ كثيرٌ منه على (فُعُل)، شبّهوه بـ(فَعُول) حيث حذفت زيادته وكُسّر على (فُعُل)؛ لأنّه مثله في الزيادة والزنة وعدة الحروف، وذلك: بازِل وبُزُل، وشارِف وشُرُف".

قال السيرافي في شرح كلام سيبويه السابق[2]: "لأنّ (فَعُولاً) يُجمع على (فُعُل)، كقولك: صَبُور وصُبُر، وغَفُور وغُفُر، حذفوا الواو التي في (فَعُول) وجُمع على (فُعُل)؛ لأنّ الواو زائدة. وكذلك حذفوا الألف التي في (فاعِل) لأنّها زائدة، فمثّلوه بـ(فَعول)؛ لأنّ كل واحدة منهما زائدة، ولأنّ الزائدة ساكنة منهما، وذلك معنى قوله: لأنّه مثله في الزيادة والزنة وعدة الحروف".

٣. (فِعال) وهو أنواع:

أ. الاسم المذكّر، مثل: إزار وأُزُر، وجِدار وجُدُر، وخِمار وخُمُر، وحِمار وحُمُر.

ب. الاسم المؤنث، مثل: شِمال لليد وشُمُل.

وقد أشار سيبويه إلى أنّ تكسير الاسمين السابقين على (فُعُل) على حذف الزيادة منهما، فقال في حديثه عن تكسير شِمال[3]: "وقد كُسّرت على الزيادة التي فيها فقالوا: شمائل، كما قالوا في الرسالة: رسائل؛ إذْ كانت مؤنثةً مثلها. وقالوا: شُمُل، فجاؤوا به على قياس جُدُر، قال الأزرق العنبري:

طِرْنَ انقطاعةَ أوتارٍ مُحَضْرَبَةٍ في أقْوُسٍ نازعَتْها أيْمُنٌ شُمُلا".

ومعنى قول سيبويه: "وقالوا: شُمُل، فجاؤوا به على قياس جُدُر" هو أنّ تكسيرَ

(١) الكتاب ٣/ ٦٣١- ٦٣٢، وينظر: المقتضب ٢/ ٢١٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٥٤.

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٥/ ٤٩ ب.

(٣) الكتاب ٣/ ٦٠٦- ٦٠٧، وينظر: شرح الشافية للرضي ٢/ ١٣٠.

شِمال الاسم المؤنّث على شُمُل هو على حذف الزيادة من المفرد، كما حذفت الزيادة من جِدار الاسم المذكّر حين كُسّر على جُدُر، وأما تكسيرُها على شمائل فعلى الزيادة التي فيها(١).

ج. الوصف، مثل: ناقة دِلاث، أي: سريعة ونوقٌ دُلُث، وكِناز، أي: مجتمعة اللحم ونوقٌ كُنُز. قال ابن يعيش في تكسير هذا النوع من (فِعال)(٢): "وأما (فُعُل) فعلى تقدير حذف الزائد".

٤. (فَعال) وهو نوعان:

أ. الاسم، مثل: قَذال وقُذُل، وفَدَان وفُدُن. حمل سيبويه (فَعالاً) على (فِعال) في التكسير في كل شيء، فقال(٣): "و(فَعالٌ) في جميع الأشياء بمنزلة (فِعال)".

ب. الوصف، مثل: جَماد وجُمُد، وصَناع وصُنُع. حمله سيبويه على (فَعُول) الوصف في التكسير على (فُعُل)، فقال(٤): "وأمّا (فَعالٌ) فبمنزلة (فَعُول)، وذلك قولك: صَناعٌ وصُنُع، كما قالوا: جَماد وجُمُد، وكما قالوا: صَبُور وصُبُر .... فأمْرُ (فَعال) كأمْرِ (فَعُول)".

٥. (فُعال) الاسم المذكر، مثل: قُراد وقُرُد، وذُباب وذُبٌّ. حمله سيبويه على (فِعال) في التكسير على (فُعُل)، فقال(٥): "وقالوا: قُرادٌ وقُرُد، فجعلوه موافقاً لـ(فِعال)؛ لأنّه ليس بينهما إلا ما ذكرت لك. ومثله قول بعضهم: ذُبابٌ وذُبٌّ". ويقصد سيبويه بقوله: "ليس بينهما إلا ما ذكرت لك" ما ذكره في أول حديثه عن

(١) ينظر: شرح المفصل ٥/ ٤١، ٥٠.

(٢) شرح المفصل ٥/ ٥٠.

(٣) الكتاب ٣/ ٦٠٣.

(٤) الكتاب ٣/ ٦٣٩.

(٥) الكتاب ٣/ ٦٠٤، وينظر: شرح الشافية للرضي ٢/ ١٢٩.

تكسير (فُعال)، وهو قوله[1]: "وأمّا ما كان (فُعالاً)، فإنّه في بناء أدنى العدد بمنزلة (فِعال)؛ لأنّه ليس بينهما شيء إلا الكسر والضم".

٦. (فَعِيل) وهو أنواع:

أ. الاسم المذكر، مثل: قَلِيب وقُلُب، ورَغِيف ورُغُف، وكَثِيب وكُثُب. جعله سيبويه في التكسير بمنزلة (فِعال) و(فُعال)؛ لأنّ الزيادة التي في الأبنية الثلاثة مدّةٌ ليست لإلحاق الثلاثي بالرباعي، و(فَعيل) في الزنة والتحريك والسكون مثلهما، فهنّ أخوات.

ثم قال سيبويه بعد هذه المقدّمة[2]: "ويكسّر على (فُعُل) أيضاً، وذلك قولهم: رغيفٌ ورُغُفٌ، وقليبٌ وقُلُب".

ب. الاسم المؤنث بالتاء، مثل: سفينة وسُفُن. حَمَله سيبويه على (فَعِيل) المذكر، فقال[3]: "وربّما كسّروه على (فُعُل)، وهو قليل، قالوا: سفينة وسُفُن، وصحيفة وصُحُف، شبّهوا ذلك بقَليب وقُلُب، كأنّهم جمعوا سفين وصحيف حين علموا أن الهاء ذاهبة، شبّهوها بجِفار حين أجريت مُجرى جُمْد وجِماد".

قال السيرافي في شرح الكلام السابق[4]: "شبّهوه بقَلِيب وقُلُب، كأنّهم لم يعتدّوا بالهاء، وجمعوا سَفين وصَحِيف، كما أنّهم قالوا: جُفْرة وجِفار، جعلوا الهاء كأنّها لم تكن في الواحد، فصار جُفْرٌ وجِفار، كقولهم: جُمْدٌ وجِماد".

ج. الوصف المذكر، مثل: نَذِير ونُذُر، وجَدِيد وجُدد. شبّهه سيبويه بـ(فَعِيل) الاسم، فقال[5]: "وقد كُسّر شيء منه على (فُعُل)، شُبّه بالأسماء لأنّ البناء

(١) الكتاب ٣/ ٦٠٣.

(٢) الكتاب ٣/ ٦٠٤، وينظر: شرح الشافية للرضي ٢/ ١٣١.

(٣) الكتاب ٣/ ٦١٠، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٤٥.

(٤) شرح الكتاب للسيرافي ٥/ ٣٤أ.

(٥) الكتاب ٣/ ٦٣٥، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٤٦، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٣٧.

واحد، وهو نَذِير ونُذُر، وجَديد وجُدُد، وسَديس وسُدُس" .

د. الوصف بمعنى (مفعول): مثل: عَقِيم وعُقُم. حمله سيبويه على (فَعيل) الوصف بمعنى (فاعل)، فقال[1]: "وقالوا: عَقِيمٌ وعُقُمٌ، شبّهوه بجَدِيد وجُدُد" .

٧. (فَعول) وهو نوعان:

أ. الاسم المذكّر، مثل: عَمُود وعُمُد، جعله سيبويه بمنزلة (فَعيل) الاسم، فقال[2]: "وقالوا: عَمُود وعُمُد، وزَبُور وزُبُر، وقَدُوم وقُدُم، فهذا بمنزلة قُضُب وقُلُب وكُثُب" .

ب. الاسم المؤنث، مثل: ذَنوب وذُنُب، ذكر الرضي[3] أنّ الأصل فيه أن يكسّر على ذنائب، ثم أشار إشارة سريعة إلى أنّه ربّما يُكسّر على (فُعُل)، حملاً على الاسم المذكّر، كما حُمل المذكر مثل: قَدوم على المؤنث فكسّر على قدائم، والأصل: قُدُم.

٢. ما يُجمع على (فُعْل) بضمّ الفاء وسكون العين:

الحديث عن التكسير على (فُعْل) ذو علاقة بالتكسير على (فُعُل)، وجرت عادة العلماء على الربط بينهما في الحديث عن التكسير، كما سيأتي عند سيبويه وغيره.

وممّا يكسّر على (فُعْل) الوصف (أفْعَل)، ومؤنثه (فَعْلاء)، مثل: أحْمَر وحُمْر، وحَمْراء وحُمْر.

وتكسير هذين المفردين على (فُعْل) هو على الترخيم فيهما.

قال سيبويه[4]: "وأما (أفْعَل) إذا كان صفة فإنّه يكسّر على (فُعْل) كما

(١) الكتاب ٣/ ٦٤٨، وينظر: شرح السيرافي ٥/ ٥٨ب - ٥٩أ.

(٢) الكتاب ٣/ ٦٠٨، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٤٢، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٣٣.

(٣) ينظر: شرح الشافية للرضي ٢/ ١٣٣.

(٤) الكتاب ٣/ ٦٤٤، وينظر: شرح الشافية للرضي ٢/ ١٦٩.

كسّروا (فَعُولاً) على (فُعُل)؛ لأنّ (أفْعَل) من الثلاثي وفيه زائدة، كما أنّ (فَعُولاً) فيه زائدة، وعدّة حروفه كعدّة حروف (فَعُول)، إلا أنّهم لا يثقّلون في (أفْعَل) في الجمع العينَ إلا أن يضطر شاعر، وذلك: أحْمَر وحُمْر، وأخْضَر وخُضْر".

وقال بعد هذا في المؤنث (فَعْلاء)[1]: "والمؤنّث من هذا يُجمع على (فُعْل)، وذلك حَمْراء وحُمْر وصَفْراء وصُفْر".

وقد صرّح ابن يعيش بحذف الزائد من (أفْعَل) و(فَعْلاء) عند تكسيرهما على (فُعْل)، فقال ـ وكأنّه يشرح كلام سيبويه السابق مع زيادات مفيدة ـ[2]: "فأمّا (فُعْل) فهو جمع (فَعْلاء) صفة إذا كانت مؤنثة (أفْعَل)، نحو: حَمْراء وحُمْر، وصَفْراء وصُفْر، جمعوه على (فُعْل) جمع ما لا زائد فيه، شبّهوه بـ(فَعول) حيث قالوا: صَبُور وصُبُر، وعَجُول وعُجُل؛ لأنّه من الثلاثة كما أنّه من الثلاثة. ويستوي فيه المذكر والمؤنث، تقول: حَمْراء وحُمْر، وأحْمر وحُمْر، وصَفْراء وصُفْر، وأصْفَر وصُفْر.

وإنّما اشتركا في الجمع لأنّهما لما مُنِعا الاشتراك الذي في ضارِب وضارِبة عُوِّضا الاشتراك في الجمع فقيل: حُمْر وصُفْر، ولأنّ المذكّر والمؤنث يستويان في تأنيث الجمع، نحو: هي الرجال وهي النساء. ولا يجوز تحريك وسط هذا إلا في الشعر، نحو قول طرفة[3]:

جرّدوا منها وِراداً وشُقُر

وذلك للفرق بين (أفْعَل) صفةً وبين ما يُجمع عليه من الأسماء نحو: رُسُل وكُتُب، فإنّ هذا مضمومُ العين، ويجوز إسكانه، والأول ساكن لا يجوز ضمّه إلا ضرورة، يشبّهونه بالاسم".

(١) الكتاب ٣/ ٦٤٤، وينظر: شرح الشافية للرضي ٢/ ١٦٦.

(٢) شرح المفصل ٥/ ٥٩ ـ ٦٠.

(٣) البيت له في ديوانه ٥٧، والخصائص ٢/ ٣٣٥، والمحتسب ١/ ١٦٢، والخزانة ٩/ ٣٧٩.

٣ . ما يُجمع على (فُعَل) بضمّ الفاء وفتح العين :

الحديثُ عن التكسير على (فُعَل) متصل بالحديث عن التكسير على (فُعْل)؛ لأنّهما صفتان وبناؤهما واحد مع اختلاف في حركة العين .

ومما يكسّر على (فُعَل) الوصفُ المؤنث الذي على وزن (فُعْلى) ومذكّره على (أفْعَل)، مثل : المرأة الكُبْرى والنساء الكُبَر .

وتكسير هذا البناء على (الفُعَل) هو على الترخيم، كما أشار إلى ذلك سيبويه وغيره .

قال سيبويه(١) : "وأمّا ما كان عدّة حروفه أربعةَ أحرف وكان (فُعْلى أفْعَل) فإنك تكسّره على (فُعَل)، وذلك قولك : الصُغْرى والصُغَر، والكُبْرى والكُبَر، والأُولى والأُوَل . وقال تعالى جدُّه : ﴿ **إِنَّهَا لإِحْدَى الْكُبَرِ** ﴾ [المدثر : ٣٥]، ومثله من بنات الياء والواو : الدُنْيا والدُنى، والقُصْوى والقُصى والعُليا والعُلى . وإنّما صيّروا (الفُعْلى) ههنا بمنزلة (الفُعْلَة) لأنّها على بنائها، ولأنّ فيها علامة التأنيث، وليَفرقوا بينها وبين ما لم يكن (فُعْلى أفْعَل) " .

قال السيرافي في شرح الجملة الأخيرة من كلام سيبويه السابق(٢) : "وجعلوا ألف التأنيث التي في (الفُعْلى) بمنزلة هاء التأنيث، كأنهم جعلوا الكُبْرى كالكُبْرَة، فصارت بمنزلة ظُلْمة وظُلَم ، وبذلك احتجّ سيبويه" .

وقد ورد شذوذاً جمع (فُعْلى) على (فُعَل) على الترخيم بحذف الزائد، وهي غير (فُعْلى أفْعَل)، مثل : رُؤْيا ورُؤى(٣) . وأحسبه محمولاً على (فُعْلى أفْعَل) .

٤ . ما يُجمع على (فِعال) :

(فِعال) أحد أبنية جموع الكثرة، وتُكسّر عليه أبنية كثيرة من المفرد الثلاثي، مثل : كَعْب وكِعاب، وجَمَل وجِمال، وذِئْب وذِئاب، ورُمْح ورِماح .

(١) الكتاب ٣ / ٦٠٨، وينظر : شرح الشافية للرضي ٢ / ١٦٦ .

(٢) شرح الكتاب ٥ / ٣٢ب، وينظر : شرح المفصل ٥ / ٦١ .

(٣) ينظر : شرح الشافية للرضي ٢ / ١٦٦ .

ويكسّر عليه أيضاً على الترخيم كثيرٌ من أبنية الرباعي المزيد بحرف أو الخماسي المزيد بحرفين.

وقد جاءت إشارات العلماء إلى حذف الزيادة صريحة في أنواع من أبنية ذلك المزيد، وفي بعضها فُهم أنّه مكسّر على حذف الزيادة منه من خلال حمله على المصرّح بحذف الزيادة منه، وفيما يأتي إيضاح ذلك، مع الابتداء بالمصرّح بالحذف منه:

١. (فَعِيل) وهو ثلاثة أنواع:

أ. الصفة، مثل: كَرِيم وكِرام، وظَرِيف وظِراف، ومثله المضاعف ومعتل العين، مثل: شَدِيد وشِداد، وحَدِيد وحِداد، وطَوِيل وطِوال، وقَوِيم وقِوام.

قال الورّاق في ذكر ما يُكسّر عليه (فَعيل) الصفة[١]: "و(فِعال) نحو: كِرام وكِبار، وإنما جُمع على (فِعال) لأنّهم لم يعتدّوا بالياء؛ لأنّها زائدة، كأنّهم توهّموا إشباع الكسرة فيه، فيُجمع على (فِعال) كما يُجمع الثلاثي".

وقال ابن يعيش[٢]: "وأمّا (فِعال) فنحو: كَرِيم وكِرام، وظَرِيف وظِراف، ولَئِيم ولِئام، وذلك على حذف الزائد فصار ثلاثيّاً فجمعوه جمع الثلاثي من الصفات، نحو: صَعْب وصِعاب، وعَبْل وعِبال، وقالوا في المضاعف: شديد وشِداد وحديد وحِداد"، إلى أن قال: "وأمّا ما كان معتل العين من نحو طَوِيل وقَوِيم فإنّه يكسّر على (فِعال) من نحو: طِوال وقِوام".

ب. الاسم المذكّر، مثل: أَفِيْل وإِفال[٣] وفَصِيل وفِصال. وهو قليل، وجاء تكسيره على (فِعال) تشبيهاً بالصفة، مثل: كريم وكِرام وظريف وظِراف[٤].

(١) علل النحو ٧٢٥.

(٢) شرح المفصل ٥/ ٤٥.

(٣) الأفيل من الإبل هو ابن المخاض فما فوقه. القاموس المحيط (أفل).

(٤) ينظر: الكتاب ٣/ ٦٠٥، ٦١٤، وشرح الشافية للرضي ٢/ ١٣٢.

وقد صرّح ابن يعيش بحذف الزيادة منه فقال[١]: "وقالوا: أفيْل وإفال وأفائل، فمن قال: إفال جَمَعه على حذف الزيادة وجعله ثلاثيّاً، ومن قال: أفائل جَمَعه على الزيادة".

ج. الوصف المؤنث بالتاء، مثل: صَبِيحة وصِباح، وظَرِيفة وظِراف، ومنه: صِغار وكِبار وسِمان في تكسير صغيرة وكبيرة وسمينة، وهو محمول في تكسيره على (فِعال) بحذف الزائد على المذكر المجرّد من التاء. قال سيبويه[٢]: "وإذا لحقت الهاء فعيلاً للتأنيث فإن المؤنث يوافق المذكر على (فِعالٍ)، وذلك صَبِيحةٌ وصِباحٌ وظَرِيفةٌ وظِرافٌ".

وقال ابن يعيش[٣]: "جمعوه على (فِعال) بالزيادة كالمذكّر، ولم يفصلوا بينهما في الجمع، كأنّهم اكتفوا بالفصل في الواحد عن الفصل في الجمع".

والمراد بقوله: "بالزيادة" أي: بعلامة التأنيث، أي: جمعوا ظريفة بالتاء كظريف، وليس المقصود بالزيادة الياءَ الزائدة في ظريفة.

٢. المختوم بألف التأنيث المقصورة، وليست (فُعْلى) (أفعل)، وذلك على النحو الآتي:

أ. أُنْثى وإناث، قال سيبويه[٤]: "وقالوا: أُنْثى وإناث، فهذا بمنزلة جُفْرة وجِفار". ومعنى أنّه بمنزلة جُفرة وجِفار أنه بمنزلة الثلاثي الذي يكسّر على (فِعال)؛ لأنّ سيبويه ـ كما سبق قريباً ـ حَمَل جُفرة في تكسيرها على جِفار على الثلاثي المجرد من التاء فقال في تكسير سفينة على سُفُن وصحيفة على صُحُف[٥]:

(١) شرح المفصل ٥/ ٤٢.

(٢) الكتاب ٣/ ٦٣٦.

(٣) شرح المفصل ٥/ ٥١، وينظر: شرح الشافية للرضي ٢/ ١٤٩.

(٤) الكتاب ٣/ ٦١٠.

(٥) الكتاب ٣/ ٦١٠، وينظر في أنثى وإناث أيضاً: الكتاب ٣/ ٦٤٥، وشرح المفصل ٥/ ٥٩، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٥٨.

"شبهوا ذلك بقليب وقُلُب، كأنهم جمعوا سفين وصحيف، حين علموا أنّ الهاء ذاهبة، شبهوها بجفار حين أجريت مجرى جُمْد وجِماد".

ب. ذِفرى وذِفار، أشار ابن يعيش(١) إلى أنّهم شبهوا ألف التأنيث في ذِفرى بتاء التأنيث فحذفوها في التكسير كما تحذف التاء فيه.

ج. (فَعْلى) الصفة مؤنث (فَعلان)، مثل: عَطْشى وعِطاش، وسيأتي الحديث عنها مع مذكّرها (فَعْلان) في الموضع الرابع.

٣. المختوم بألف التأنيث الممدودة، وليست (فَعْلاء) (أفعل)، وذلك على النحو الآتي:

أ. (فَعْلاء) الاسم والصفة، مثل: بَطْحاء وبِطاح. قال سيبويه(٢): "وقالوا: بَطْحاء وبِطاح، كما قالوا: صَحْفة وصِحاف، وعَطْشى وعِطاش، وقالوا: بَرْقاء وبِراق، كقولهم: شاة حَرْمى وحِرام".

وقد أوضح ابنُ يعيش(٣) أنّ بَطْحاء تستعمل اسماً وتستعمل صفةً وهو الأصل فيها، وتكسّر في الاستعمالين على بِطاح، بحذف علامة التأنيث منها.

ب. (فُعَلاء) الصفة، مثل: نُفَساء ونِفاس، وعُشَراء وعِشار. قال سيبويه(٤): "وأما (فُعَلاء) فهي بمنزلة (فُعَلة) من الصفات، كما كانت (فُعْلى) بمنزلة (فُعْلة) من الأسماء، وذلك قولك: نُفَساء ونُفَساوات، وعُشَراء وعُشَراوات، ونِفاس وعِشار، كما قالوا: رُبَعة ورُبَعاوات ورِباع، شبّهوها بها؛ لأنّ البناء واحد، ولأنّ آخرَه علامةُ التأنيث كما أنّ آخر هذا علامة التأنيث".

(١) ينظر: شرح المفصل ٥/ ٥٩.

(٢) الكتاب ٣/ ٦٤٧، وينظر: شرح الشافية للرضي ٢/ ١٥٩.

(٣) ينظر: شرح المفصل ٥/ ٥٩.

(٤) الكتاب ٣/ ٦٤٧، وينظر: شرح المفصل ٥/ ٥٩، ويقارن ما في الكتاب بما في شرح الشافية للرضي ٢/ ١٥٩؛ ليظهر السقط الذي في شرح الشافية.

٤ . (فَعْلان) الوصف المذكر الذي مؤنثه (فَعلى)، وكذلك مؤنثه، مثل: عَطْشان وعِطاش، وعَطْشى وعِطاش، وعَجْلان وعِجال، وعَجْلى وعِجال. تُحذف الزيادة التي في آخره وهي الألف والنون في المذكر، والألف في المؤنث، فيبقى على ثلاثة أحرف، ثم يكسّر على (فِعال). قال سيبويه(١): "وأمّا (فَعْلان) إذا كان صفة وكانت له (فَعْلى) فإنه يكسّر على (فِعال) بحذف الزيادة التي في آخره، كما حُذفت ألفُ إناث وألفُ رُباب. وذلك عَجْلان وعِجال، وعَطْشان وعِطاش، وغَرْثان وغِراث، وكذلك مؤنثه وافقه كما وافق (فَعِيلٌ) (فَعِيلةً) في (فِعال). وقد يُكسّر على (فَعالى)، و(فِعالٌ) فيه أكثر من (فَعالى)".

قال السيرافي(٢): "كأنّهم طرحوا الألف والنون من عَجْلان وعَطْشان، وألف التأنيث من عَجْلى وعَطْشى، وبقي عَجْلٌ وعَطْشٌ، فكُسّر على (فِعال) كما قالوا: خَدْل وخِدال، وصَعْبٌ وصِعاب".

وأدخل بهذ البناء في التكسير على (فِعال) ثلاثة أنواع متعلقة به، وهي كلّها على الترخيم، وهي:

أ . (فَعْلان) الوصف المذكّر الذي مؤنثه (فَعلانة)، قال سيبويه(٣): "وقد قالوا في الذي مؤنثه تلحقه الهاء كما قالوا في هذا، فجعلوه مثله، وذلك قولهم: نَدْمانة ونَدْمان ونِدام ونَدامى".

وقال السيرافي في شرح كلام سيبويه السابق(٤): "وما كان في مؤنثه الهاء وفي آخره ألف ونون زائدتان فقد يجمعون مذكّره ومؤنثه على (فِعال)، كأنّهم اطّرحوا ما فيه من الزيادة، كقولهم: نَدْمانة ونَدْمان وفي الجمع نِدام".

---

(١) الكتاب ٣ / ٦٤٥ .

(٢) شرح السيرافي ٥ / ٥٨ب ، وينظر: شرح المفصل ٥ / ٦٥ .

(٣) الكتاب ٣ / ٦٤٦ .

(٤) شرح السيرافي ٥ / ٥٨ب .

ب. (فِعْلان) الاسم، مثل: سِرْحان الاسم وسِراح، وضِبعان الاسم وضِباع، وقد كُسِّر على (فِعال) تشبيهاً له بالصفة على (فَعلان)، قال سيبويه(١): "وما يُشبّه من الأسماء بهذا كما تُشبّه الصفة بالاسم سِرحان وضِبعان، وقالوا: سِراح وضِباع؛ لأنّ آخره كآخره، ولأنّه بزِنَته فشُبّه به".

ج. (فَعْلى) الصفة المؤنثة التي ليس لها مذكّر، فتكسّر على (فِعال) أيضاً بحذف الزيادة، مثل: شاة حَرْمى، وشِياه حِرام. قال سيبويه(٢): "ويقال: شاةٌ حَرْمَى، وشِياه حِرام وحَرامَى؛ لأنّ (فَعْلى) صفة بمنزلة التي لها (فَعْلان)، كأنّ ذا لو قيل في المذكر قيل: حَرْمان".

قال الرضي وكأنّه يشرح كلام سيبويه السابق(٣): "حَرْمى في الأصل من باب عَطْشى، أعني (فَعْلى فَعْلان)، من حَرِمَت النعجةُ إذا اشتهت البِضاع، فلو لم يمنع المعنى مجيءَ (فَعْلان) لكنتَ تقول: حَرْمان وحَرْمى".

٥. (فِعال)، وهو نوعان:

أ. الاسم: مثل: شِمال بمعنى الطبع والخُلُق، وليست بمعنى الريح أو اليد، تُكسّر على شمائل وشِمال، ومنه قول الشاعر عبد يغوث الحارثي(٤):

ألَمْ تعلَما أنّ الملامَةَ نَفْعُها قليلٌ وما لومي أخي من شِماليا

ب. الصفة: مثل: هذا هِجان وهؤلاء هِجان، ودرع دِلاص وأدرعٌ دِلاص.

و(فِعال) الاسم والصفة محمول على (فَعِيل) في تكسيره على (فِعال) مثل: ظَرِيف وظِراف. قال سيبويه(٥): "وزعم الخليل أنّ قولهم: هِجان للجماعة بمنزلة

(١) الكتاب ٣/ ٦٤٦، وينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٥/ ٥٨ ب، وشرح المفصل ٥/ ٦٥.

(٢) الكتاب ٣/ ٦٤٦، وينظر: الكتاب ٣/ ٦٤٧.

(٣) شرح الشافية للرضي ٢/ ١٦٧.

(٤) البيت له في المفضليات ١٥٦.

(٥) الكتاب ٣/ ٦٣٩-٦٤٠، وينظر: المقتضب ٢/ ٢٠٤، وشرح الكتاب للسيرافي ٥/ ٥٤ أ- ب، وسر الصناعة ٢/ ٦١٢، وشرح المفصل ٥/ ٥٠، وشرح الشافية للرضي ٢/ ١٣٥.

ظِراف، وكسّروا عليه (فِعالاً)، فوافق (فعيلاً) هنا كما يوافقه في الأسماء. وزعم أبو الخطاب أنّهم يجعلون الشِمال جميعاً، فهذا نظيره، وقالوا: شَمائل، كما قالوا: هَجائن، وقالوا: درع دِلاص وأدْرُع دِلاص، كأنّه كجواد وجِياد.

ويدلّك على أنّ دِلاصاً وهِجاناً جمعٌ لدِلاصٍ وهِجانٍ وأنّه كجَواد وجِياد وليس كجُنُبٍ قولُهم: هجانان ودِلاصان، فالتثنية دليلٌ في هذا النحو".

٦. (فَعال) مثل: جَواد للفرس وجِياد، وسبق في كلام سيبويه في هِجان ودِلاص التنظيرُ بجَواد وجِياد، إذ قال سيبويه[١]: "وقالوا: درع دِلاص وأدْرُع دِلاص، كأنّه كجواد وجِياد"، وقال أيضاً: "ويدلّك على أنّ دِلاصاً وهِجاناً جمعٌ لدِلاص وهِجان، وأنّه كجواد وجِياد ...."

٧. (فُعال) الصفة، مثل: رجل طُوال ورِجال طِوال، حمله سيبويه على (فعيل) الوصف في تكسيره على (فِعال) فقال[٢]: "و(فُعال) بمنزلة (فعيل)؛ لأنّهما أختان. ألا ترى أنك تقول: طَويل وطُوال، وبَعيد وبُعاد، وسمعناهم يقولون: شَجيعٌ وشُجاع، وخَفيف وخُفاف" إلى أن قال: "وقالوا: رجل شُجاع وقوم شُجَعاء، ورجل بُعاد وقوم بُعَداء، وطُوال وطِوال"، فقوله في الأخير: "وطُوال وطِوال" هو محل النظر والشاهد من النقل، أي: ورجلٌ طُوال وقومٌ طِوال.

٨. (فاعل) وهو نوعان:

أ. ما كان أصله الصفة فنقل إلى الاسمية ليدلّ على شيء مخصوص، مثل: راكب المختص براكب البعير خاصة، وجمعه رُكبان أو رِكاب، وراعٍ المختص برعي نوع مخصوص يكسّر على رُعيان ورِعاء، وهو في ذلك محمول على (فعيل) الاسم، مثل أفيل وإفال وفصيل وفِصال.

(١) الكتاب ٣/ ٦٣٩-٦٤٠، وينظر: شرح الشافية للرضي ٢/ ١٣٥.

(٢) الكتاب ٣/ ٦٣٤، وينظر: شرح المفصل ٥/ ٤٧.

قال سيبويه في (فاعل) الاسم[١]: "وأمّا ما كان أصله صفةً فأُجري مُجرى الأسماء فقد يبنونه على (فُعلان) كما يبنونها، وذلك: راكب ورُكبان، وصاحب وصُحبان، وفارس وفُرسان، وراعٍ ورُعيان. وقد كسّروه على (فِعال)، قالوا: صِحاب، حيث أجروه مجرى (فَعِيل) نحو: جَريب وجُربان، وسترى بيانه ـ إن شاء الله ـ لمَ أُجري ذلك المجرى. فأدخلوا (الفِعال) ههنا كما أدخلوه ثَمّةَ حين قالوا: إفال وفِصال، وذلك نحو: صِحاب".

ب. الصفة، مثل: جائع وجِياع، ونائم ونِيام، وتاجر وتِجار، وهو محمول على (فعيل) أيضاً. قال سيبويه في (فاعِل) الصفة[٢]: "وجاء على (فِعال) كما جاء فيما ضارع الاسم حين أجري مُجرى (فَعِيل) هو والاسم حين قالوا: (فُعْلان). وقد يُجرون الاسم مجرى الصفة، والصفة مُجرى الاسم. والصفةُ إلى الصفة أقرب. وذلك قولهم: جِياع ونِيام".

٩. (فَيْعِل) مثل: طيِّب وطِياب، وجَيِّد وجِياد. وهو محمول في تكسيره على (فِعال) على (فاعِل) الوصف، مثل: جائع وجِياع. قال سيبويه[٣]: "وقالوا: طَيِّب وطِياب، وجَيِّد وجِياد، كما قالوا: جِياع وتِجَار".

٥. ما يجمع على (فُعال):

الحديث عن التكسير على (فُعال) امتدادٌ للحديث عن التكسير على (فِعال) وفرع عنه، وهو بناءٌ في التكسير نادِر، ولم يكسّر عليه إلا بضعة ألفاظ، كان الأصل فيها أن تكسّر على (فِعال)[٤].

(١) الكتاب ٣/ ٦١٤، وينظر: شرح الشافية للرضي ٢/ ١٥٢.

(٢) الكتاب ٣/ ٦٣٢، وينظر: شرح الشافية للرضي ٢/ ١٥٨.

(٣) الكتاب ٣/ ٦٤٣، وينظر: شرح المفصل ٥/ ٦٦.

(٤) ينظر: إصلاح المنطق ٣١٢، وأدب الكاتب ٥٤٨، وأمالي الزجاجي ١/ ٢٩، وشرح الكتاب للسيرافي ٥/ ٣٣ ب، وشرح الشافية للرضي ٢/ ١٦٦.

وبسبب ندرة هذا البناء في التكسير وخروجه عن أصله ذهب بعض العلماء إلى أنّه اسمُ جمعٍ وليس جمعَ تكسير(١). والصحيح أنّه أحد أبنية التكسير النادرة.

والأصل أن الذي يكسّر على (فُعال) هو الثلاثي، مثل: عَرْق وعُراق، ورِخْل ورُخال، وظِئْر وظُؤار، وثِنْيٌ وثُناء.

وقد كُسّر عليه أربعة ألفاظ رُباعية مزيدة بحرف، ولفظ واحد خماسي مزيد بحرفين، وذلك كله على الترخيم بحذف الزيادة التي فيها، وهو موضوع البحث هنا، والألفاظ هي:

١. رُبَّى ورُباب، والرُبَّى هي الشاة التي وضعت حديثاً. وهي على وزن (فُعلى)، حذفت ألفها الزائدة لما كسّرت على رُباب كما حذفت ألف أُنثى لما كسّرت على إناث(٢)، قال سيبويه(٣): "وقالوا: رُبَّى ورُبابٌ، حذفوا الألف وبنوه على هذا البناء، كما ألقوا الهاء من جُفْرةٍ فقالوا: جِفارٌ، إلا أنّهم قد ضَمُّوا أوّلَ ذا، كما لو قالوا: ظِئْرٌ وظُؤارٌ ورِخْلٌ ورُخالٌ، ولم يكسِروا أوّله كما قالوا: بِئارٌ وقِداحٌ".

٢. تَوْأم وتُؤام، أو تُوام بالواو تخفيفاً، والزائد في تَوْأم الواو، فهو على وزن (فَوْعَل)، وهذه الواو حُذِفت عند تكسيره على تُؤام(٤)، قال سيبويه بعدما ذكر تكسير مكان على أمْكُن(٥): "ومثلُ ذلك: تَوْأم وتُؤام، كأنّهم كسّروا عليه تِئْم، كما قالوا: ظِئْر وظُؤار، ورِخْل ورُخال". قال السيرافي في شرحه(٦): "وإنما قال سيبويه: "كأنهم كسَّروا عليه" لأنّ الباب عنده في (فُعال) أنْ يكونَ جمعَ (فِعْل)؛ لأنّ

(١) ينظر: شرح الشافية للرضي ٢/ ١٦٧.

(٢) ينظر: الكتاب ٣/ ٦٤٥.

(٣) الكتاب ٣/ ٦٠٩.

(٤) ينظر: المنصف لابن جني ١/ ١٠٣.

(٥) الكتاب ٣/ ٦١٧.

(٦) شرح كتاب سيبويه ٥/ ٣٩ ب.

أكثرَه جَمْعُ (فِعْل)، وذلك: ظِئْر وظُؤار، ورِخْل ورُخال، وثِنْيٌ وثُناء".

٣. فَرِير وفُرار[١]، والفرير: ولد البقر. وهو على الترخيم في تكسيره على فُرار، مثل: ظَرِيف وظِراف.

٤. بَريء وبُراء، وبُراء على (فُعال) بحذف الزائد من بريء أحَدُ أبنية التكسير التي يكسّر عليها بَريء، قال ابن جنّي في بَريء[٢]: "وفي تكسيره أربعةُ أوجه: بَريء وبِراء كظَرِيف وظِراف، وبَريء وأبْرِياء كصَدِيق وأصْدِقاء، وبَريء وبُرآء، كشَرِيف وشُرَفاء، وبَريء وبُراء على (فُعال) كتُؤام ورُباب".

٥. نُفَساء ونُفاس، قال سيبويه[٣]: "ومن العرب من يقول: نُفاس، كما تقول: رُباب". والقولُ في تكسير نُفَساء على نُفاس كالقول في تكسيره على نِفاس، أي: على الترخيم بحذف الزيادة التي في المفرد.

٦. ما يُجمع على (فُعَلاء): (فُعَلاء) أحد أكثر أبنية التكسير استعمالاً، ويكسّر عليه الثلاثي، مثل: سَمْح وسُمَحاء، كما يكسّر عليه أيضاً بعض أبنية الرباعي المزيد على الترخيم بحذف الزيادة منها.

وقد جاءت إشارات العلماء إلى حذف الزيادة صريحة في أنواع من أبنية ذلك المزيد، وفي بعضها فُهم حذفُ الزيادة منه من خلال حمله على المصرّح بحذف الزيادة منه.

فأمّا ما جاء ذكرُ حذف الزيادة فيه صريحاً فهو (فَعِيل) الصفة؛ إذ يطّرد (فُعَلاء) في تكسير (فَعِيل) الصفة التي بمعنى (فاعِل) بعد حذف الزائد منه، مثل: كَرِيم وكُرَماء، وظَرِيف وظُرَفاء[٤]. وهذا هو الأصل الذي سيحمل عليه غيره

(١) ينظر: إصلاح المنطق ٣١٢، وأدب الكاتب ٥٤٨، وأمالي الزجاجي ١/ ٢٩.

(٢) المحتسب ٢/ ٣١٩.

(٣) الكتاب ٣/ ٦٤٧.

(٤) ينظر: الكتاب ٣/ ٦٣٤، وشرح الشافية للرضي ٢/ ١٣٧.

مما جاء على (فَعِيل)، أو على غيره كما سيأتي.

وقد صرّح ابن يعيش بأنّ تكسير (فَعِيل) الصفة على (فُعَلاء) على حذف الزائد، وأنّ ألف التأنيث في آخر الجمع عوض من الحرف المحذوف من المفرد، فقال[١]: "وإنّما جمعوا (فَعِيلاً) إذا كان صفة على (فُعَلاء) للفرق بينه وبين (فَعِيل) الذي هو اسم، وجعلوا ألف التأنيث في آخره بإزاء تاء التأنيث في جمع المذكر، نحو: أرغِفة وأجْرِبة، وإنّما أتوا بعَلَم التأنيث في الجمع ليكون كالعوض من الزائد المحذوف في الجمع".

وأمّا ما جاء حذف الزيادة فيه بالحمل على (فَعيل) السابق فعلى النحو الآتي:

١. (فعيل) الصفة بمعنى المفعول، مثل: قتيل وقُتَلاء، وأسير وأُسَراء، قال سيبويه[٢]: "وسمعنا من العرب من يقول: قُتَلاء، يشبّهه بظَرِيف؛ لأنّ البناء والزيادة مثل بناء ظَرِيف وزيادته".

٢. (فعيل) الصفة بمعنى (مُفاعل)، مثل: جليس وجُلَساء، وحليف وحُلَفاء[٣].

٣. (فَعِيلة) الصفة، مثل: فقيرة وفُقَراء، وسفيهة وسُفَهاء. وهو محمول في تكسيره على (فُعَلاء) على المذكر. قال ابن يعيش[٤]: "قالوا: فقيرة وفُقَراء، وسفيهة وسُفهاء، جُمع جَمعَ المذكر، ولم يُسمع من ذلك إلا هذان الحرفان". ثم أشار ابن يعيش بعد هذا مباشرة إلى أنّه يحتمل أن يكون منه خليفة وخُلَفاء، وذكر أنّ حَمْلَ خليفة على المذكر أقوى من حمل سفيهة وفقيرة عليه؛ لأنّ الخليفة لا يكون إلا مذكراً، فجُمع على خلفاء على المعنى دون اللفظ.

(١) شرح المفصل ٥/ ٤٥.

(٢) الكتاب ٣/ ٦٤٧، وينظر: الكتاب ٣/ ٦٤٨، وشرح المفصل ٥/ ٥١، وشرح الشافية للرضي ٢/ ١٤٨.

(٣) ينظر: شرح الشافية للرضي ٢/ ١٥٨.

(٤) شرح المفصل ٥/ ٥٢، وينظر: شرح الشافية للرضي ٢/ ١٥٠.

٤ . (فَعال) الصفة، مثل: جَبان وجُبَناء. شبّهه سيبويه بظَريف في تكسيره على ظُرَفاء فقال[١]: "وتقول: رجلٌ جَبانٌ وقومٌ جُبَناء، شبهوه بـ(فَعِيل)؛ لأنّه مثله في الصفة والزنة والزيادة" .

٥ . (فُعال) الصفة، مثل: شُجاع وشُجَعاء. حمله سيبويه على (فَعِيل) الوصف في تكسيره على (فُعَلاء) فقال[٢]: "و(فُعال) بمنزلة (فَعِيل)؛ لأنّهما أختان. ألا ترى أنك تقول: طَويل وطُوال، وبَعيد وبُعاد، وسمعناهم يقولون: شجيعٌ وشُجاع، وخَفيف وخُفاف"، إلى أنْ قال: "وقالوا: رجل شُجاع وقوم شُجَعاء، ورجل بُعاد وقوم بُعَداء" .

٦ . (فاعل) الوصف، مثل: شاعر وشُعَراء، وعالم وعُلَماء، وصالح وصُلحاء، حمله سيبويه[٣] على (فَعِيل) الصفة، نحو: ظريف وظُرَفاء، وذكر أنّه ليس بالقياس المتمكن في ذا الباب.

٧ . (فَعُول) الصفة، وهو شاذ، مثل: وَدُود ووُدَداء. شبّهه سيبويه بـ(فَعِيل) أيضاً، فقال[٤]: "وقالوا: رجلٌ وَدُودٌ ورِجال وُدَداء، شبّهوه بـ(فَعِيل)؛ لأنّه مثله في الزيادة والزنة" .

٧ . ما يُجمع على (أفْعِلاء):

الحديث عن التكسير على (أفْعِلاء) فرعٌ عن الحديث عن التكسير على (فُعَلاء)؛ لأنّه بَدَل من التكسير على (فُعلاء) في نوعين من (فعيل) الصفة، وفي نوع من (فَيْعِل) بسبب الثقل؛ إذ استثقلت العرب تكسيرَ الأنواعِ الثلاثة على (فُعَلاء)، فعدلت إلى (أفْعِلاء)، وسيأتي تفصيل ذلك.

(١) الكتاب ٣ / ٦٣٩، وينظر: شرح المفصل ٥ / ٤٩، وشرح الشافية للرضي ٢ / ١٣٥ .

(٢) الكتاب ٣ / ٦٣٤، وينظر: شرح المفصل ٥ / ٤٧ .

(٣) ينظر: الكتاب ٣ / ٦٣٢، وشرح المفصل ٥ / ٥٤ ـ ٥٥، وشرح الشافية للرضي ٢ / ١٥٧ .

(٤) الكتاب ٣ / ٦٣٨، وينظر: شرح المفصل ٥ / ٤٩ .

هذا هو الأصل في التكسير على (أفْعِلاء)، ثم حُمِل على هذا الأصل بعضُ الأبنية الرباعية المزيدة الأخرى.

والمهمّ هنا أنّ تكسير الرباعي المزيد على (أفْعِلاء) هو على الترخيم بحذف الزيادة التي فيه كما حذفت في تكسيره على (فُعَلاء).

والنوعان اللذان كُسّرا على (أفْعِلاء) من (فَعِيل) الصفة على الترخيم بحذف الزيادة فيهما هما:

١. المضاعف مثل: شَدِيد وأشِدّاء، كرهت العرب أن يُجمع على (فُعَلاء) فيصير شُدَداء، فيلتقي حرفان من نوع واحد بلا إدغام، فعدلوا عن شُدَداء إلى أشِدّاء. قال سيبويه في تكسير المضاعف من (فعيل) الصفة[١]: "ونظير (فُعَلاء) فيه (أفْعِلاء)، وذلك شَدِيد وأشِدّاء، ولَبِيْب وألِبّاء، وشحيح وأشِحّاء، وإنّما دعاهم إلى ذلك إذْ كان ممّا يكسّر عليه (فَعيل) كراهيَةُ التقاءِ المضاعف".

٢. معتل اللام مثل: صَفِيّ وأصْفِياء، وغَنِيّ وأغْنِياء، كَرِهت العربُ أيضاً أن يجمع على (فُعلاء) مثل: صُفَياء، فيتحرك حرفُ العلة بعد فتح، وذلك مما يوجب قلبَ حرفِ العلة ألِفاً، فعدلوا إلى (أفْعِلاء)، ليتغيّر الفتح الذي قبل حرف العلة إلى الكسر. قال سيبويه في تكسير (فعيل) الصفة[٢]: "وأمّا ما كان من بنات الياء والواو فإنّ نظير (فُعَلاء) فيه (أفْعِلاء)، وذلك نحو: أغْنِياء وأشْقِياء وأغْوِياء وأكْرِياء وأصْفِياء؛ وذلك أنهم يكرهون تحريك هذه الواوات والياءات وقبلها حرف مفتوح. فلمّا كان ذلك مما يكرهون ووجدوا عنه مندوحة فرّوا إليها كما فرّوا في المضاعف".

أمّا النوع الثالث، وهو ما كان على (فَيْعِل) فمثلُ: هيّن وأهْوِناء، قال سيبويه[٣]: "وقالوا: هيّن وأهْوِناء، فكسّروه على (أفْعِلاء) كما كسروا (فاعِلاً)

(١) الكتاب ٣/ ٦٣٤، وينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٥/ ٥٠ ب، وشرح المفصل ٥/ ٤٥.

(٢) السابق نفسه.

(٣) الكتاب ٣/ ٦٤٣، وينظر: شرح المفصل ٥/ ٦٦.

على (فُعَلاء)، ولم يقولوا: هُوَناء؛ كراهيةَ الضمة مع الواو، فقالوا ذا، كما قالوا: أغْنياء حين فرّوا من غُنَياء".

وقد جاء تكسير بعضِ الأبنية الرباعية الأخرى المزيدة على (أفعلاء) على الترخيم بحذف الزيادة محمولاً على (فَعِيل) المضاعف أو المعتل اللام، وإن لم تكن مثله في الحاجة إلى العدول إلى (أفعلاء)، وهي:

١. (فَعِيل) الاسم، مثل: نَصِيب وأنْصِباء، حُمل على (فَعِيل) الوصف المعتل، قال سيبويه في تكسير (فَعِيل) الاسم[١]: "وربّما كسّروا هذا على (أفْعِلاء)، وذلك: نَصِيب وأنْصِباء، وخَمِيس وأخْمِساء، ورَبِيع وأرْبِعاء". وقال ابن يعيش[٢]: "وقالوا: نَصِيب وأنْصِباء وخَمِيس وأخْمِساء، فجمعوه على (أفْعِلاء) كأنّهم شبّهوه بالصفة حيث قالوا: شَقِيّ وأشْقِياء، وتَقِيّ وأتْقِياء".

٢. (فَعِيل) الصفة الصحيحة غير المضاعفة ولا المعتلة اللام، مثل: صَدِيق وأصْدِقاء، وهو قليل، قال الرضي[٣]: "و(أفْعِلاء) في الصحيح قليل كأصْدِقاء".

٨. ما يُجمع على (فِعْلان):

يكسّر على (فِعْلان) عددٌ من أبنية الاسم الثلاثي، مثل: صُرَد وصِرْدان، وحُوْت وحِيتان، وتاج وتِيجان، ومن القليل: صِنْوٌ وصِنوان، وأخٌ وإخوان، وغيرها.

ويكسّر عليه عددٌ كثير من أبنية المفرد الرباعي المزيد بحرف المدّ، قال ابن يعيش وهو يفصّل القول في أبنية التكسير[٤]: "ومنه (فِعْلان)، وقد جاء أيضاً في الأمثلة الخمسة"، أي: (فِعال) مثل: صِوار وصِيران، و(فَعال) مثل: غَزال وغِزْلان، و(فُعال) مثل: غُراب وغِرْبان، و(فَعِيل) مثل: ظَلِيم وظِلْمان، و(فَعُول) مثل: قَعُود وقِعْدان.

(١) الكتاب ٣/ ٦٠٤.

(٢) شرح المفصل ٥/ ٤٢.

(٣) شرح الشافية للرضي ٢/ ١٣٧.

(٤) شرح المفصل ٥/ ٤٢.

كما يكسّر عليه أيضاً بعض الأبنية الخماسية المزيدة بحرفين.

وتكسير الرباعي المزيد بحرف أو الخماسي المزيد بحرفين على (فِعْلان) الآتي هو على الترخيم بحذف الزيادات التي فيها.

وقد جاءت عبارات العلماء في الإشارة إلى حذف الزيادة صريحة في بعض الأبنية، ومحمولة على المصرّح به في أبنية أخرى، وفيما يأتي تفصيل ذلك، ابتداءً بذكر المصرّح بالحذف منه:

١. (فُعال) الاسم المذكّر، مثل: غُراب وغِرْبان، وغُلام وغِلمان[١]، قال السيرافي في تكسير (فُعال)[٢]: "وقال بعض النحويين: إنما قالوا في كثيره: (فِعلان)؛ لأنّهم جعلوا الألف فيه كأنّها قد زِيدت على (فُعَل) للمدّ، فيحذفون هذه الألف فيصير كأنه غُرَب وغِربان كقولهم: صُرَد وصِردان".

٢. (فَعِيل) الاسم المذكّر، وهو قليل، مثل: ظَلِيم وظِلْمان، حمله سيبويه[٣] في التكسير على (فِعلان) على (فُعال) السابق، مثل: غُراب وغِربان، ثم صرّح ابن يعيش بأنّه على حذف الزيادة فقال[٤]: "وقد كسّروه على (فِعْلان) بكسر الفاء، وهو قليل أيضاً، قالوا: ظَلِيم وظِلْمان، وقضيب وقِضْبان، ويقال: قُضْبان أيضاً، وقالوا: فَصِيل وفِصْلان وعَرِيض وعِرْضان، كأنّهم شبّهوه بـ(فُعال) وكسّروه تكسيره، نحو: غُراب وغِرْبان، والعَرِيضُ: التيسُ، كأنّهم جاؤوا به على حذف الزائد".

٣. (فاعِل) الاسم المذكّر، مثل: جانّ وجِنّان، وهو قليل أيضاً[٥]. وقد صرّح ابن يعيش في إشارة سريعة بأنّه على حذف الزائد فقال ـ وهو يتحدّث عن تكسير

(١) ينظر: الكتاب ٣/ ٦٠٣.

(٢) شرح الكتاب ٥/ ٢٩أ، وينظر: شرح المفصل ٥/ ٤١.

(٣) ينظر: الكتاب ٣/ ٦٠٥.

(٤) شرح المفصل ٥/ ٤٢.

(٥) ينظر: الكتاب ٣/ ٦١٤، وشرح الشافية للرضي ٢/ ١٥٢.

(فاعل) -[١]: "ومَن كسّره على (فُعْلان) و(فِعْلان) فعلى حذف الزائد وجَمْعَه جمعَ بنات الثلاثة، نحو: حَمَل وحِملان، ووَرَل ووِرْلان".

٤. (فَعَلان) مثل: كَرَوان والجمع: كِرْوان، ووَرَشان والجمع: وِرْشان، والمحذوف منه للجمع الألف والنون، قال سيبويه[٢]: "وقالوا: كَرَوان، وللجميع: كِرْوان، فإنّما يكسّر عليه كراً، كما قالوا: إخْوان، وقد قالوا في مَثَلٍ: أطرق كرا".

قال السيرافي في شرح كلام سيبويه السابق[٣]: "كأنهم ردّوا كَرَوان وهو (فَعَلان) إلى (فَعَل) فصار كراً، وجُمع عليه (فِعْلان)، كما قالوا: خَرَب وخِرْبان[٤]، وأخٌ وإِخْوان" إلى أن قال: "وقد حكى سيبويه: وَرَشان، وللجمع: وِرْشان".

وقال الفارسي في حديثه عن حذف الزوائد وهو يعلّق على كلام سيبويه السابق[٥]: "وكذلك كِرْوان جمع كَرَوان، كأنّه جمع كراً، مثل: بَرَق وبِرْقان، ونظير هذا الجمع من التصغير ما يصغّر مرخّماً".

ويبيّن ابنُ جني الإعلال الذي حدث في كَرَوان بعد حذف الزائد منه وقبل جمعه على كِرْوان، فيقول[٦]: "ومن ذلك جميع ما كسَّرته العرب على حذف زائده، كقولهم في جمع كَرَوان: كِرْوان، وذلك أنّك لما حذفتَ ألفه ونونه بقي معك كَرَوَ، فقلبتَ واوه ألفا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها طَرَفا فصارت كرا، ثم كسّرتَ كرا هذا على كِرْوان، كشَبَث وشِبْثان، وخَرَب وخِرْبان. وعليه قولهم في

(١) شرح المفصل ٥ / ٥٣.

(٢) الكتاب ٣ / ٦١٧، وينظر: الكامل للمبرد ٢ / ٥٧١، والأصول لابن السراج ٣ / ٢٩، والحجة للفارسي ٣ / ١٩٣، والخصائص ٢ / ٢٢٢، ٣ / ٢٠٩، والكشف عن وجوه القراءات السبع ١ / ٤٠٢، والتخمير ٢ / ٣٦٠، والخزانة ٢ / ٣٧٧.

(٣) شرح الكتاب ٥ / ٤٠أ.

(٤) الخَرَب: ذَكَر الحبارى، قال سيبويه في الكتاب ٣ / ٥٩٧: "وقالوا: إخوانٌ، كما قالوا: خَرَبٌ وخِرْبانٌ، والخرب: ذَكَر الحبارى".

(٥) التعليقة ٤ / ٩٨-٩٩.

(٦) الخصائص ٣ / ١١٨.

المثَل: "أطرِق كَرا" إنما هو عندنا ترخيم كَرَوان على قولهم: يا حارُ". إلى أن قال: "فالواو الآن في كِروان إنما هي بدل من ألف كرا المبدَلة من واو كَرَوان".

٥. (فَعال) الاسم المذكر، مثل: غَزال وغِزْلان، وهو محمول على (فُعال) الاسم في تكسيره على (فِعْلان)، مثل: غُراب وغِربان[١].

٦. (فِعال) الاسم المذكّر، مثل: صِوار وصِيْران، وهو محمول على (فُعال) أيضاً، قال سيبويه[٢]: "والذين يقولون: حِوار يقولون: حِيْران، وصِوار وصِيْران، جعلوا هذا بمنزلة (فُعال)، كما أنّهما متفقان في بناء أدنى العدد".

٧. (فَعيل) الصفة، مثل: خَصِيّ وخِصْيان، وهو محمول على (فَعِيل) الاسم، مثل: ظَليم وظِلْمان، قال سيبويه[٣]: "وقالوا: خَصِيٌّ وخِصْيانٌ، شبهوه بظِلْمانٍ".

٨. (فَعُول) الاسم المذكّر، مثل: عَمُود وعِمْدان، وهو محمول على (فَعِيل) الاسم أيضاً، قال سيبويه في (فَعُول) الاسم[٤]: "وأما ما كان (فَعُولاً) فهو بمنزلة (فَعِيلٍ) إذا أردت بناء أدنى العدد؛ لأنّها كـ(فَعِيلٍ) في كل شيء إلا أنّ زيادتها واو، وذلك: قَعُودٌ وأقْعِدةٌ، وعَمُودٌ وأعْمِدةٌ، وخَرُوفٌ وأخْرِفةٌ، فإنْ أردتَ بناءَ أكثر العدد كسرته على (فِعْلان)، وذلك: خِرْفانٌ وقِعْدانٌ، وعَتُودٌ وعِدّانٌ".

٩. ما يُجمع على (فُعْلان):

يكسّر على (فُعْلان) بعض أبنية الاسم الثلاثي، مثل: بَطْن وبُطْنان، وذَكَر وذُكْران، وغيرها.

ومما يكسّر عليه أيضاً عددٌ من الأبنية الرباعية المزيدة بحرف المد أو الخماسية المزيدة بألف التأنيث الممدودة، وذلك على الترخيم بحذف الزائد منها.

---

(١) ينظر: شرح الشافية للرضي ٢/ ١٢٦.

(٢) الكتاب ٣/ ٦٠٣، وينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٥/ ٢٩ب، وشرح الشافية للرضي ٢/ ١٢٨.

(٣) الكتاب ٣/ ٦٣٥، وينظر: شرح المفصل ٥/ ٤٧.

(٤) الكتاب ٣/ ٦٠٧ – ٦٠٨، وينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٥/ ٣٢أ.

وقد جاءت عبارات العلماء في ذكر الحذف صريحة في بعض الأبنية، ومحمولة على غيرها في أبنية أخرى، وذلك على النحو الآتي:

١. (فاعِل) الاسم، مثل: حاجِر وحُجْران، ومنه بعض الأسماء المنتقلة من الوصفية، مثل: راكِب ورُكبان، وفارِس وفُرْسان، وراعٍ ورُعْيان(١). قال سيبويه في (فاعل) الاسم(٢): "وقد يكسّرون (الفاعِل) على (فُعْلان) نحو: حاجِر وحُجْرانٍ وسالٍ وسُلّانٍ وحائر وحُوْران"، إلى أن قال: "وأمّا ما كان أصله صفةً فأُجري مُجرى الأسماء فقد يبنونه على (فُعْلان) كما يبنونها، وذلك: راكِب ورُكْبان، وصاحِب وصُحْبان، وفارِس وفُرْسان، وراعٍ ورُعْيان".

وقد ذَكَر ابن يعيش في إشارة سريعة أنّه على حذف الزائد فقال وهو يتحدّث عن تكسير (فاعِل) الاسم(٣): "ومَن كسّره على (فُعْلان) و(فِعْلان) فعلى حذف الزائد وجَمْعَه جمعَ بنات الثلاثة، نحو: حَمَل وحِملان، ووَرَل ووِرْلان".

٢. (أفْعَل) الوصف ومؤنثه (فَعْلاء)، مثل: أحْمَر وحَمْراء، وجمعهما: حُمْران. قال سيبويه في تكسير (أفْعَل) الوصف الذي مؤنثه (فَعْلان)(٤): "وهو مما يكسّر على (فُعْلان)، وذلك: حُمْرانٌ وسُوْدانٌ وبِيْضانٌ وشُمْطانٌ وأُدْمانٌ".

وقد ألمح ابنُ يعيش إلى أنّه على حذف الزائد فقال في المذكر والمؤنث(٥): "ويكسّر على (فُعْلان) نحو: سُودان وبِيضان وشُمْطان، وذلك أنّهم لما جمعوه على (فُعْل) جمع ما لا زائد فيه نحو: سُوْد وحُمْر جمعوه أيضاً على (فُعْلان) نحو: وَغْد ووُغْدان".

(١) ينظر: شرح الشافية للرضي ٢/ ١٥٢.

(٢) الكتاب ٣/ ٦١٤.

(٣) شرح المفصل ٥/ ٥٣.

(٤) الكتاب ٣/ ٦٤٤، وينظر: شرح الشافية للرضي ٢/ ١٦٦، ١٦٩.

(٥) شرح المفصل ٥/ ٥٣.

٣ . (فاعِل) الصفة، مثل: شابٌّ وشُبّان، وراكِبٌ الصفة ورُكْبان. وهو محمول على (فاعِل) الاسم، وليس بالكثير[١]. قال سيبويه في (فاعِل) الصفة[٢]: "وقالوا: (فُعْلان) في الصفة كما قالوا في الصفة التي ضارعت الاسم، وهي إليه أقرب من الصفة إلى الاسم، وذلك: راعٍ ورُعْيانٌ وشابٌّ وشُبّانٌ".

٤ . (فَعِيل) الاسم، مثل: رَغيف ورُغْفان، وكَثيب وكُثْبان، وجَريب وجُرْبان، وهو محمول في هذا على (فِعال) و(فُعال)، قال سيبويه[٣]: "وأمّا ما كان (فَعِيلاً) فإنّه في بناء أدنى العدد بمنزلة (فِعالٍ) و(فُعالٍ)؛ لأنّ الزيادة التي فيها مدّةٌ، لم تجئ الياءُ التي في (فَعِيل) لتُلحق بنات الثلاثة ببنات الأربعة، كما لم تجئ الألف التي في (فِعالٍ) و(فُعالٍ) لذلك، وهو بَعْدُ في الزّنة والتحريك والسكون مثلهما، فهُنّ أخواتٌ، وذلك قولك: جَريب وأجْرِبَة، وكَثيبٌ وأكْثِبةٌ، ورَغيفٌ وأرْغِفةٌ، ورُغْفانٌ وجُرْبانٌ وكُثْبانٌ"، ثم ذكر بعد هذا مباشرة أمثلة أخرى، مثل: عَسيب وعُسْبان، وصَليب وصُلْبان.

٥ . (فَعِيل) الصفة، مثل: شَجيع وشُجْعان، وثَنِيّ وثُنْيان، وهو محمول على (فَعِيل) الاسم، قال سيبويه في (فَعِيل) الصفة[٤]: "ومثل ذلك: شُجْعانٌ، شبهوه بجُرْبان، ومثله: ثَنِيٌّ وثُنْيانٌ".

٦ . (فُعال) الصفة، مثل: شُجاع وشُجْعان، وهو محمول على (فَعِيل) الصفة، مثل: شَجيع وشُجعان؛ وذلك لأنّ (فُعالاً) الصفة مثلُ (فَعِيل) الصفة في كل شيء[٥].

---

(١) ينظر: شرح المفصل ٥ / ٥٥، وشرح الشافية للرضي ٢ / ١٥٧ .

(٢) الكتاب ٣ / ٦٣٢ .

(٣) الكتاب ٣ / ٦٠٤، وينظر: شرح المفصل ٥ / ٤٢، وشرح الشافية للرضي ٢ / ١٣١ .

(٤) الكتاب ٣ / ٦٣٥، وينظر: شرح المفصل ٥ / ٤٧، وشرح الشافية للرضي ٢ / ١٣٨ .

(٥) ينظر: الكتاب ٣ / ٦٣٤، وشرح المفصل ٥ / ٤٧، وشرح الشافية للرضي ٢ / ١٣٦ .

١٠. ما يُجمع على (فُعُول):

يكسّر على (فُعُول) بعض أبنية الاسم الثلاثي، مثل: أَسَد وأُسُود، وكَبِد وكُبُود، وكَعْب وكُعُوب، وضِرْس وضُرُوس، وبُرْد وبُرُود، وغير ذلك.

ويكسّر عليه أيضاً عددٌ من الأبنية الرباعية المزيدة على الترخيم بحذف الزائد منها، وقد جاءت عبارات العلماء في حذف الزيادة منها صريحة، والأبنية على النحو الآتي:

١. (فَعال) الاسم المؤنث، مثل: عَناق وعُنُوق. وهو على حذف الزيادة، كما أنّ تكسير (فَعال) في القلة على (أفْعُل) مثل: عَناق وأعْنُق على حذف الزيادة. قال سيبويه في (فَعال) الاسم المؤنث[١]: "وقالوا في الجميع: عُنُوق، وكسّروها على (فُعُول) كما كسروها على (أفْعُل)، بنوه على ما هو بمنزلة (أفعُل)".

قال السيرافي في شرحه[٢]: "ومعنى قوله: "وقالوا في الجميع: عُنُوق، وكسّروها على (فُعُول) كما كسروها على (أفعُل)، بنوه على ما هو بمنزلة (أفْعُل)" يعني أنّهم لما قالوا: عَناق وأعْنُق أجروه مجرى فَلْس وأفْلُس جمعوه في الكثير على (فُعُول)، فقالوا: عُنُوق، كما قالوا: فُلُوس، وهذا معنى قوله: "بنوه على ما هو بمنزلة (أفعُل)"؛ لأنّ (فُعُولاً) في الكثير كـ(أفْعُل) في القليل".

٢. (فَعُول) مثل: شَصُوص وهي الناقة قليلةُ اللبن وشُصُوص[٣]، ومنه: زَبُور وزُبُور، وهو أحد الآراء التي ذكرها العلماء في توجيه قراءة حمزة في قول الله تعالى: ﴿وَآتَيْنَا دَاوُودَ زَبُورًا﴾ [النساء:١٦٣، والإسراء:٥٥] بضمّ الزاء في ﴿زَبُوراً﴾[٤]،

(١) الكتاب ٣/ ٦٠٥.

(٢) شرح الكتاب ٥/ ٣١ أ، وينظر: الأصول لابن السراج ٣/ ٣٣٣، وشرح المفصل ٥/ ٤٣، وشرح الشافية للرضي ٢/ ١٢٦

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٤/ ١٨٥٤، وارتشاف الضرب ١/ ٤٣٧.

(٤) تنظر القراءة لحمزة في: السبعة ٢٤٠، والحجة للفارسي ٣/ ١٩٣، والكشف عن وجوه القراءات السبع ١/ ٤٠٢، وفيها كلها: قرأ حمزة بالضم حيث وقع.

إذ ذكروا من التوجيهات: أنْ يكون زُبُوراً بالضم جمعَ زَبُور بالفتح على حذف الزيادة(١)، وقوّى أبو علي الفارسي وغيرُه هذا التوجيه من جهة قياسه على ترخيم التصغير، قال الفارسي(٢): "ويدلّ على قوّة هذا الوجه في القياس أنّ التكسير مثل التصغير، وقد اطّرد هذا الحذف في ترخيم التصغير، نحو: أزْهَر وزُهَيْر، وحارِث وحُرَيْث، وثابِت وثُبَيْت، فالجمع مثله في القياس، وإن كان أقلّ منه في الاستعمال".

ومنه تكسيرُ فَلُوّ على فُلِيّ بضم الفاء، وهو قليل(٣).

٣. (فَعِيل) الصفة، إذْ وَرَد قليلاً تكسيرُ هذا البناء على (فُعُول) مثل: ظَرِيف وظُرُوف، وخَبِيث وخُبُوث، وهو على حذف الزيادة التي فيه، فكأنّه بعد حذف الياء صار مثل: فلس وفُلُوس، وهذا صريح قول كثير من النحويين(٤)، واللغويين(٥)، قال المبرّد(٦): "واعلم أنّ قولهم: ظَرِيفٌ وظُرُوف إنّما جُمع على حذف الزائدة وهي الياء، فجاء على مثال فُلُوس وأُسُود".

وهو ظاهر كلام سيبويه الذي قال في باب التكسير(٧): "وزعم الخليل أنّ قولهم: ظَرِيف وظُرُوف لم يكسّر على ظَرِيف، كما أن المذاكير لم تكسّر على ذَكَر".

قال السيرافي في شرح كلام سيبويه السابق(٨): "أمّا الخليل فإنّه يجعلُ ظُرُوفاً

(١) ينظر: الحجة للفارسي ٣/ ١٩٣، والكشف عن وجوه القراءات السبع ١/ ٤٠٢، والتبيان في إعراب القرآن ٤٠٩، والتخمير ٢/ ٣٦٠، والبحر المحيط ٣/ ٤١٣.

(٢) الحجة للفارسي ٣/ ١٩٣، وينظر: الدر المصون ٤/ ١٥٨.

(٣) ينظر: شرح الشافية للرضي ٢/ ١٣٣.

(٤) ينظر: الأصول في النحو لابن السراج ٣/ ١٨، والتكملة للفارسي ٤٩٦، والحجة له ٣/ ١٩٣، والكشف عن وجوه القراءات السبع ١/ ٤٠٢، والتخمير ٢/ ٣٦٠، وشرح المفصل ٥/ ٤٧، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٨٥٤.

(٥) ينظر: العباب والصحاح والقاموس المحيط (ظرف).

(٦) المقتضب ٢/ ٢١٢.

(٧) الكتاب ٣/ ٦٣٦-٦٣٧.

(٨) شرح الكتاب ٥/ ٥٢أ.

اسماً للجمع في ظَرِيف، أو يجعلُه جمعاً لظَرْف وإن كان لا يستعمل، ويكون ظَرْف في معنى ظَرِيف، كما يقال: عَدْل في معنى عادل، فيكون ظَرْفٌ وظُرُوفٌ كقولنا: فلس وفُلُوس، كما أنّ مذاكير وإنْ كان جمعاً، فالتقدير أنّه جمع لِمذْكار، ومِذْكارٌ في معنى ذَكَر وإنْ لم يستعمل".

ولا يظهر أنّ في كلام سيبويه هذا فارقاً كبيراً بينه وبين من يصرّح بحذف الزيادة من ظَرِيف عند تكسيره على ظُرُوف؛ لأنّهما ينتهيان إلى نتيجة واحدة وهي أنّ ظُرُوفاً عند الجميع تكسيرٌ لمفردٍ غيرِ مستعمَل وهو كلمة ظَرْف بمعنى ظَرِيف. وكلام أكثر العلماء صريحٌ في أنّ ظَرفاً هو ظَرِيف بعد حذف الزيادة منه، أي: بعد تحويل ظَرِيف بحذف الزائد منه إلى ظَرف ثم تكسيره على ظُرُوف، مثل: كَعْب وكُعُوب، وهو المفهوم من كلام سيبويه كما يظهر من شرح السيرافي له، وإنْ لم يصرّح به سيبويه.

ومما يؤكد هذا الفهم لقول سيبويه أنّ سيبويه ذكر في التصغير أن ظُرُوفاً جمعٌ كُسِّر على غير واحده المستعمل فقال(١): "هذا باب ما كُسِّر على غير واحده المستعمل في الكلام، فإذا أردتَ أن تُحقّره حقّرتَه على واحده المستعمل في الكلام الذي هو من لفظه، وذلك قولك في ظُرُوف: ظُرَيِّفون".

ويبقى في المسألة إشكالٌ في أول عبارة السيرافي السابقة، وهو قوله: "أمّا الخليل فإنّه يجعل ظُرُوفاً اسماً للجمع في ظَرِيف"، وهذه العبارة تجعل الرأيَ الذي نسبه السيرافي للخليل مختلفاً، وتُخرجِ ظُرُوفاً عن موضوع البحث؛ لأنّه عنده اسمُ جمعٍ وليس جمعَ تكسير.

لكن الذي يظهر أنّ عبارة الخليل لا تدلّ على أنه يرى أنّ ظُرُوفاً اسمُ جمع؛ لأنّه قال: "وظُرُوف لم يكسّر على ظَرِيف" أي: أنّه مكسّر ولكنّه لم يكسّر على لفظ ظَرِيف، وإنّما هو مكسّر على لفظٍ آخر غير ظَرِيف.

كما أنّ تشبيه الخليل ظُرُوفاً بمذاكير يقوي أنّ ظُرُوفاً عنده جمعُ تكسير؛ لأنّ

(١) الكتاب ٣/ ٤٩٣.

مذاكير جمعُ تكسير لم يكسّر على لفظ ذَكَر المستعمل، وإنّما كُسّر على لفظٍ غير مستعمل وهو مِذكار.

وكلام سيبويه السابق في تصغير ظُرُوف على ظُرَيِّفون يقوي أيضاً أنّ ظُرُوفاً عنده جمع تكسير وليس اسم جمع؛ لأنه قال(١): "هذا باب ما كُسّر على غير واحده المستعمل في الكلام" فعدّه تكسيراً، لكنّه تكسير لبناء غير بناء واحده المستعمل في الكلام.

والسيرافي نفسه قال في شرح هذا الكلام لسيبويه(٢): "أما ظُرُوف في جمع ظَرِيف فإنه شاذّ، ومع شذوذه فإنه من الجموع المكسّرة، ولا يكاد يجيء مثلُه؛ لأنّ (فَعِيلاً) لا يُجمع على (فُعُول)".

٤. (فاعِل) الوصف المذكر، وليس بالمطّرد، وهو على حذف الزيادة، مثل: شاهِد وشُهُود، وراكِع ورُكُوع، وقاعِد وقُعُود، وحاضِر وحُضُور(٣).

٥. (فاعِلة) الوصف المؤنث، مثل: قاعِدة وقُعُود، ومنه تكسير شامِسة، أي: نافرة على شُمُوس في قول أبي صخر الهذلي(٤):

قِصارِ الخُطَى شُمٍّ شُمُوسٍ عن الخَنَا خِدَالِ الشَّوَى فُتْخِ الأَكُفِّ خَرَاعِبِ

قال ابن جني(٥): "(شُمُوسٍ): شامِسة كقاعِد وقُعُود، كسَّره على حذف الزيادة".

٦. كلمة قَوْنَس، وهو مُقَدّم الشيء، فقَوْنَسُ المرأة والفرَس: مقدّم رأسيهما، وقد جاء في شعر الأفوَه الأوْدِيّ تكسيرُ قَوْنَس على قُنُوس، في قوله(٦):

أبْلِغْ بَني أوْدٍ فقد أحسنوا أمْسِ بضَرْبِ الهامِ تَحِتُّ القُنُوسْ

(١) الكتاب ٣/ ٤٩٣.

(٢) شرح الكتاب ٤/ ٢٢٩ب.

(٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٥/ ٥٠أ، وشرح المفصل ٥/ ٥٥، وشرح الشافية للرضي ٢/ ١٥٧.

(٤) البيت له في شرح أشعار الهذليين ٢/ ٩١٦، وشعره في مجموع (شعراء أمويون ٤٠).

(٥) التمام في تفسير أشعار هذيل ١٧٢، وينظر: المحكم لابن سيده ٨/ ٦.

(٦) ديوانه (الطرائف الأدبية ١٨).

قال ابنُ سيده بعدما أورد البيت[١]: "فزعم الفارسي أنّه من شاذ الجمع، وعندي أنّه على حذف الزائد" .

١١. ما يُجمع على (فَعِيل):

مما يكسّر على (فَعِيل) الاسمُ المذكّر على (فِعال)، وذلك على الترخيم بحذف الزائد، مثل: حِمار وحَمِير، قال سيبويه وهو يذكر أمثلة مما حذف الزائد منه عند تكسيره[٢]: "ومثل ذلك حِمار وحَمِير" .

قال السيرافي في شرحه[٣]: "جعل سيبويه ما كان من جمع الثلاثي مما ذكر إذا جاء جمعاً لما كان على أربعة أحرف فهو يُحذف حرف منه في التقدير، وليس ذلك بمطّرد، فيكون كأنهم قدّروا حماراً على حَمْر، وجمعوه على حَمِير، كما قالوا: كلبٌ وكَلِيب، وعبدٌ وعبيد" .

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة يحسن إيجاز القول في محتواها، كما يجدر الوقوف على النتيجتين العلميتين اللتين خرجَتْ بهما.

فأمّا موجز المحتوى فعلى النحو الآتي:

* مع وضوح فكرة الترخيم في التكسير عند العلماء الأوائل وتعدّد الصور التطبيقية لها لم يفردوا لها في أبواب التكسير حديثاً مستقلاً، ولم يستقرّ لها عندهم وعند مَن بعدَهم مصطلحٌ محدّد يُقارِب كلمتهم فيها.

* اختارت الدراسة لهذه الظاهرة مصطلحاً، وارتاحت لتعريف علمي لها من خلال العلاقة القويّة بين التصغير والتكسير في جوانب كثيرة، منها هذا الجانب، فجاء مصطلح (الترخيم في التكسير) حملاً على (الترخيم في التصغير)، وأدّى

(١) المحكم لابن سيده ٦ / ٢٣٨.

(٢) الكتاب ٣ / ٦١٧.

(٣) شرح الكتاب ٥ / ٤٠أ، وينظر: شرح المفصل ٥ / ٧٤، وشرح الشافية للرضي ٢ / ١٢٨ .

ذلك إلى الارتياح إلى تعريفات متقاربة، اختارت الدراسة واحداً منها، وهو: (تكسير الاسم بتقدير تجريده من الزيادة، ومعاملته معاملة المجرّد).

* من خلال التعريف المختار خرجَتْ من موضوع البحث صورٌ أخرى من التغيير في المفردات عند تكسيرها، وهذه الصور يكثر ذكرها في كتب الأوائل، ويتكرر عندهم دمجها مع موضوع البحث، بجامع أنّها جميعاً من أنواع التغيير المتوهّم في التكسير.

* حاولت الدراسة الوقوفَ على أبرز أسباب حذف الزوائد في الترخيم في التكسير، على اختلاف جهات النظر في ذلك، وتوصلت إلى أنّ هناك أربعةَ أسباب للحذف، وربّما يكون أحد الأسباب فيها متفرّعاً عن الآخر، ومفصّلاً لمجمله.

* أكثر الزوائد المحذوفة في الترخيم في التكسير هي حروف المد، ما حُمل عليها كالواو والياء اللينتين، وحروفُ التأنيث وما أجري مجراها كالألف والنون في (فعلان) ونحوه.

* وقع حذف الزوائد الرباعي المزيد بالمدّ ونحوه عند تكسيره على كثير من أبنية التكسير، سواء أكانت للقلة أم للكثرة، وجاءت عبارات العلماء في ذلك صريحة في حذف الزوائد مرات، ومحمولة على المصرّح بالحذف منه مرات أخرى.

وأمّا النتيجتان العلميتان اللتان توصّلَت الدراسةُ إليهما فهما على النحو الآتي:

الأولى: لم يُذكر في الدراسة أبنيةٌ للكثرة على غير مثال (مفاعل) قد كسّر عليها الرباعي المزيد بالمد أو التأنيث أو ما حمل عليهما؛ وذلك لعدم الوقوف على كلامٍ للعلماء في حذف الزوائد من مفرداتها، لا تصريحاً ولا حملاً على المصرّح به، ولكن بالنظر إلى المنطلق والقواعد الثلاث التي اعتمد عليها القسم الثاني من الدراسة، وأكّدتها تفصيلاتُه، وخصوصاً القاعدة الثانية التي تنصّ على أنّ ما جاء من الرباعي المزيد بحرف المد مكسّراً على أحد أبنية الكثرة غيرِ مثال (مفاعل) هو على تقدير حذف الزائد فيه، يمكن القول بأنّ ما جاء من الرباعي المزيد بالمد أو

التأنيث أو ما حمل عليهما على أحد تلك الأبنية غير المذكورة هو على الترخيم بحذف الزيادة منه أيضاً، والأبنية هي: (فُعّال) مثل: صائم وصُوّام، و(فُعَّل) مثل: راكِع ورُكّع، وراكِعَة ورُكَّع، وأعْزَل وعُزَّل، و(فِعَل) مثل: ذِكْرى وذِكَر، و(فُعَلَة) مثل: قاضٍ وقُضاة، و(فَعَلَة) مثل: ساحِر وسَحَرَة، و(فَعْلى) مثل: جريح وجَرْحى، وما حمل عليه في المعنى، مثل: مَرِيض ومَرْضى، وهالِك وهَلْكى، ومَيِّت ومَوْتى، وأحْمَق وحَمْقى، وسَكْران وسَكْرى.

والنتيجة الثانية: أطرحها على صورة مباحثة علمية إثارةً للتفكير الجماعي، وتخلّصاً من الحرج في القطع بها؛ وهي: بالنظر إلى المنطلق والقواعد الثلاث المذكورة بدايةَ القسم الثاني من الدراسة، هل يمكن أن تضاف قاعدة رابعة تقول: إنّ كلَّ أبنية التكسير التي كُسّر عليها الرباعي على غير مثال (مفاعل) هي في الأصل للمفرد الثلاثي، وإنّ كلّ ما جاء منها من الرباعي المزيد هو على الترخيم في التكسير؟ وهل تجد هذه النتيجةُ في إيماءاتٍ وإلماحاتٍ للعلماء الأوائل ذُكرت متفرّقة في الدراسة من نحو قول المبرّد(١): "وكذلك فَلُوّ وأفْلاء، وعَدُوّ وأعْداء، إنما جاء على حذف الزيادة، كقولهم: عَضُد وأعْضاد"، وقوله(٢): "وقد قالوا في (فَعِيل): شَرِيف وأشْراف، ويَتِيم وأيْتام، على حذف الزيادة، كما قالوا: أقْمار وأصْنام"، وقول السيرافي(٣): "جعل سيبويه ما كان من جمع الثلاثي مما ذكر إذا جاء جمعاً لما كان على أربعة أحرف فهو يُحذف حرف منه في التقدير"، وقوله(٤): "(أفْعال) و(أفْعُل) هما لجمع الثلاثي"، وقوله(٥): "وإنما قال سيبويه:

(١) المقتضب ٢/ ٢١٣ .

(٢) المقتضب ٢/ ٢٢٠، وينظر: الخصائص ٣/ ٥٣ .

(٣) شرح الكتاب ٥/ ٤٠أ، وينظر: شرح المفصل ٥/ ٧٤، وشرح الشافية للرضي ٢/ ١٢٨ .

(٤) شرح الكتاب للسيرافي ٥/ ٣١ ب .

(٥) شرح كتاب سيبويه ٥/ ٣٩ ب .

"كأنهم كسَّروا عليه" ؛ لأنّ البابَ عنده في (فُعال) أنْ يكونَ جمعَ (فِعْل)؛ لأنّ أكثرَه جَمْعُ (فِعْل)"، وقول ابن جني[1]: "ومنه تكسيرهم (فَعَالا) على (أفْعال) حتى كأنّه إنما كُسِّر (فَعَل)"، وقول ابن يعيش[2] "قد تقدّم القول أنّ الرباعي لثقله بكثرة حروفه لم يتصرّفوا فيه تصرّفهم في الثلاثي، فلم يضعوا له في التكسير إلا مثالاً واحداً، كالُوا به جميعَ أبنية الرباعي القليل والكثير، وهو (فعالل) أو ما كان على طريقته مما ثالث حروفه ألف وبعدها حرفان"، وقوله[3]: "ومَن كسّره على (فُعْلان) و(فِعْلان) فعلى حذف الزائد وجَمْعَه جمعَ بناتِ الثلاثة، نحو: حَمَل وحِملان، ووَرَل ووِرْلان"، هل تجد في ذلك ما تتقوّى به على إثبات هذه القاعدة، وتطبيقِها وإعادةِ ترتيب أبنية التكسير بناءً عليها؟

أدعُ الإجابة عن هذا السؤال للباحثين من أهل الاختصاص، علّ صحةَ أفهامهم وسعةَ اطلاعهم تقفُ بهم على ما يتقوّى به تصحيحُ هذه القاعدة والعملُ بها، أو تغليطُها وإهمالها.

ومن الله العون والتسديد، وإليه المتاب والمآب. وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وأتباعه إلى يوم الدين.

(١) الخصائص ٢/ ٢٢٢ .

(٢) شرح المفصل ٥/ ٣٨-٣٩ .

(٣) شرح المفصل ٥/ ٥٣ .

ثبت المراجع

* أثر المعنى في تعدد أبنية التكسير، خالد بن إبراهيم النملة، مجلة الدراسات اللغوية، (المجلد ٨ ـ العدد ٢ ـ ربيع الآخر ـ جمادى الآخرة ١٤٢٧هـ).
* أدب الكاتب، لابن قتيبة، ت: محمد الدالي، ط١، ١٤٠٢هـ، مؤسسة الرسالة.
* ارتشاف الضرب، لأبي حيان الأندلسي، ت: رجب عثمان محمد، ط١، ١٤١٨هـ، مكتبة الخانجي، القاهرة.
* أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، ت: محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي بدمشق.
* الاشتقاق، لابن دريد، ت: عبدالسلام هارون، ط١، ١٤١١هـ، دار الجيل، بيروت.
* إصلاح المنطق، لابن السكيت، ت: أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون، ط٣، دار المعارف، مصر.
* الأصول في النحو، لابن السراج، ت: عبدالحسين الفتلي، ط١، ١٤٠٩هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
* أمالي الزجاجي، ت: عبدالسلام هارون، ط٢، ١٤٠٧هـ، دار الجيل، بيروت.
* البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، ت: مجموعة من المحققين، ط١، ١٤٢٢هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
* التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، ت: علي محمد البجاوي، دار الشام للتراث، بيروت.
* التبيان في شرح الديوان، للعكبري، ت: مصطفى السقا وآخرَين، دار المعرفة، بيروت.
* التخمير (شرح المفصل في صنعة الإعراب)، لصدر الأفاضل الخوارزمي، ت: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، ١٩٩٠م، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

* التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)، لابن مالك، ت: محمد كامل بركات، وزارة الثقافة، الجمهورية العربية المتحدة، ١٣٨٧هـ.

* التصغير دراسة صرفية صوتية، إسراء عريبي، ط١، ٢٠٠٨م، دار أسامة، عمّان.

* التعليقة على كتاب سيبويه للفارسي، ت: عوض القوزي، ط١، ١٤١٠ـ ١٤١٧هـ.

* التكملة، لأبي علي الفارسي، ت: كاظم بحر المرجان، ساعدت جامعة بغداد على تعضيده، ١٤٠١هـ.

* التمام في تفسير أشعار هذيل، لابن جني، ت: أحمد مطلوب وآخرين، ١٩٦٢م، مطبعة العاني، بغداد.

* تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، ت: مجموعة من المحققين، ط١، ١٤٢٨هـ، دار السلام، القاهرة.

* توضيح المقاصد والمسالك، للمرادي، ت: عبدالرحمن سليمان، ط٢، مكتبة الكليات الأزهرية.

* الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، ت: بدرالدين قهوجي وبشير جويجاتي، ط٢، ١٤١٣هـ، دار المأمون للتراث، دمشق.

* الخزانة: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغدادي، ت: عبدالسلام هارون، ط ٣، ١٤٠٩هـ، مكتبة الخانجي، القاهرة.

* الخصائص، لابن جني، ت: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت.

* الدر المصون، للسمين الحلبي، ت: أحمد الخراط، ط١، ١٤٠٦هـ، دار القلم، دمسق.

* ديوان الأفوه الأودي: الطرائف الأدبية.

* ديوان المتنبي بشرح العكبري: التبيان في شرح الديوان.

* ديوان رؤبة (مجموع أشعار العرب)، بعناية: وليم بن الورد، دار قتيبة، الكويت.
* ديوان طرفة بن العبد بشرح الأعلم الشنتمري، ت: دريّة الخطيب ولطفي الصقّال، ط٢، ٢٠٠٠م، دائرة الثقافة والفنون، البحرين، والمؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
* الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر الأنباري، ت: حاتم الضامن، ط١، ١٤١٢هـ، مؤسسة الرسالة.
* السبعة في القراءات، لابن مجاهد، ت: شوقي ضيف، ط٣، دار المعارف، مصر.
* سر صناعة الإعراب، لابن جني، ت: حسن هنداوي، ط١، ١٤٠٥هـ، دار القلم، دمشق.
* شرح أشعار الهذليين، صنعة السكري، ت: عبدالستار أحمد فراج، مكتبة دار العروبة، القاهرة.
* شرح الشافية، للرضي، ت: محمد نور الحسن وجماعة، ١٤٠٢هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
* شرح الكافية الشافية، لابن مالك، ت: عبدالمنعم هريدي، مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ.
* شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، مخطوط، مصورة نسخة دار الكتب، القاهرة، رقم (١٧٣ نحو).
* شرح المفصل، لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.
* شعر أبي صخر الهذلي: شعراء أمويون.
* شعراء أمويون، نوري حمّودي القيسي، ط١، ١٤٠٥هـ، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت.

* الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، للجوهري، ت: أحمد عبدالغفور عطار، ط٣، ١٤٠٤هـ، دار العلم للملايين، بيروت.
* الطرائف الأدبية، عبدالعزيز الميمني، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٢٧م.
* العباب الزاخر واللباب الفاخر، للصاغاني، ت: محمد حسن آل ياسين، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٧٩م.
* علل النحو، لأبي الحسن الوراق، ت: محمود جاسم الدرويش، ط١، ١٤٢٠هـ، مكتبة الرشد، الرياض.
* الفسر، لابن جني، ت: رضا رجب، ط١، ٢٠٠٤م، دار الينابيع، دمشق.
* الفهارس المفصّلة لخصائص ابن جنّي، عبدالفتاح السيد سليم، ط١، ١٤١٨هـ، معهد المخطوطات العربية، القاهرة.
* القاموس المحيط، للفيروزآبادي، ط١، ١٤٠٦هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
* قصر الجمع المكسّر، خالد بن إبراهيم النملة، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد (٥٠) ربيع الآخر ١٤٢٦هـ.
* الكامل ، للمبرد، ت: محمد أحمد الدالي، ط٢، ١٤١٣هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
* كتاب سيبويه، ت: عبدالسلام هارون، ط٣، ١٤٠٣هـ، عالم الكتب، بيروت.
* الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لمكي بن أبي طالب، ت: محيي الدين رمضان، ط٤، ١٤٠٧هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
* لسان العرب، لابن منظور، دار المعارف، القاهرة.
* المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة، لابن جنّي، ت: حسن هنداوي، ط١، ١٤٠٧هـ، دار القلم، دمشق، دار المنارة، بيروت.

* مجالس ثعلب، ت: عبدالسلام هارون، ط٥، دار المعارف، القاهرة.
* المحتسب ، لابن جني، ت: علي النجدي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٥هـ.
* المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، لابن سيده، ت: مصطفى السقا وحسين نصار، ط١، ١٣٧٧هـ، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
* المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، ت: محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ.
* المفضليات ، للمفضل الضبي، ت: أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون، ط٨، دار المعارف، مصر.
* مقاييس اللغة، لابن فارس، ت: عبدالسلام هارون، ١٣٩٩هـ، دار الفكر، بيروت.
* المقتضب، للمبرد، ت: محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
* المنصف، لابن جني، ت: إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، ط١، ١٣٧٣هـ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر.